قياس أثر حوكمة الشركات على مستوى التجنب الضريبي في ضوء نظرية الوكالة: دراسة عملية

إعداد

عارف محمود كامل عيسى

المدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة، جامعة القاهرة

قياس أثر حوكمة الشركات على مستوى التجنب الضريبي في ضوء نظرية الوكالة: دراسة عملية

إعداد

عارف محمود كامل عيسى

المدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة، جامعة القاهرة

المستخلص:

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في قياس أثر حوكمة الشركات على مستوى التجنب الضريبي في البيئة المصرية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف قام الباحث بفحص عينة من المنشآت المسجلة في البورصة المصرية تمثلت في أنشط خمسون منشأة في البورصة خلال الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠، وقد قام الباحث بتحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار الخطي وفقاً لطريقة المربعات الصغرى(Ordinary Least Squares (OLS. وقد أوضحت النتائج أن هيكل الملكية يُعد محدداً جوهرياً لمستوى التجنب الضريبي؛ حيث يقل مستوى التجنب الضريبي مع تزايد نسبة الملكية المؤسسية، بينما يزداد مستوى التجنب الضريبي بشكل جوهري لدى المنشآت العائلية مقارنة بالمنشآت غير العائلية، أيضاً يتزايد مستوى التجنب الضريبي مع تزايد نسبة الملكية الحكومية. كما أوضحت النتائج عدم وجود تأثير معنوي لاستقلال مجلس الإدارة على مستوى التجنب الضريبي. أخيراً أوضحت النتائج انخفاض مستوى التجنب الضريبي لدى المنشآت التي تراجع بواسطة أحد مكاتب المراجعة الكبرى Big 4.

١- الإطار العام للدراسة:

١-١ مقدمة:

يُعد التجنب الضريبي ظاهرة عالمية تأخذ مكانها في كل المجتمعات وكل النظم الاقتصادية، كما تتزايد الحاجة لتحقيق الالتزام الضريبي للتأكد من توفير الإيرادات اللازمة لتمويل الخطط المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية، تلك الحاجة تعد أكثر وضوحاً في الدول النامية التي تواجه عجز مالي كبير وتعتمد بشكل أكبر على الاقتراض من القطاع العام (Phyllis 2003).

هذا، وعلى الرغم من الآثار السلبية للتجنب الضريبي على المستوى القومي؛ إلا أن الأمر يكاد يكون مختلف بالنسبة للمنشآت، حيث يرى البعض أن التجنب الضريبي نشاط يدعم القيمة، بما يحققه من وفورات ضريبية جوهرية (Wang 2010; Rego and Wilson 2012 ; Annuar et al. 2014).

كما أشار كل من Chen et al. (2010) إلى أن الضرائب تمثل عبئاً على كل من المنشأة وحملة الأسهم، ومن ثم فإنه من المتوقع أن يفضل حملة الأسهم ممارسات التجنب الضريبي حتى ولو كانت تلك الممارسات تعسفية Aggressiveness.

إلا أنه لا يمكن التسليم المطلق لهذا الرأي، لأن ممارسات التجنب الضريبي التي تخفض من المدفوعات الضريبية توفر مظلة للانتهازية الإدارية Managerial Opportunism وتكون عادة مصحوبة بعمليات تربح إداري وهو ما تطلق عليه الأدبيات Managerial Rent Extractions[١] (Desai and Dharmapala 2006; Chen et al. 2010; Wang 2010; Kim et al .2011).

هذا، وقد أوضحت الدراسات السابقة التي تناولت التجنب الضريبي في سياق نظرية الوكالة أن المديرين الانتهازيين يقومون بتوظيف تكنولوجيا التجنب الضريبي

[١] يقصد بعمليات التربح الإداري Managerial Rent Extractions أنشطة لا تعظم القيمة يتم تنفيذها بواسطة الإدارة على حساب مصلحة حملة الأسهم ومن الأمثلة على ذلك التقارير المالية المضللة – الاستهلاك البذخي Perk Consumption والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (Chen et al. 2010, p.44).

لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب مصلحة حملة الأسهم (Desai and Dharmapala 2006; Desai and Dharmapala 2009b; Minnick and Noga 2010).

وبالتالي فقد تزايدت الدراسات في الآونة الأخيرة والتي تبحث في دراسة العوامل التي تؤثر على قرارات المديرين بخصوص التجنب الضريبي. وقد اتجه بعضاً من هذه الدراسات إلى فحص أثر حوكمة الشركات على التجنب الضريبي، حيث تُعد حوكمة الشركات بمثابة صمام الأمان الذي يساهم في الحيلولة دون وجود ممارسات ضريبية تعسفية ينطوي عليها مخاطر تضر بالمنشأة وسمعتها.

كذلك أشارت دراسة Minnick and Noga (2010) إلى أن اختبار الحوكمة والتجنب الضريبي يُعد عملية مثيرة للاهتمام نظراً لأن أنشطة التجنب الضريبي قد تكون معقدة ومبهمة وربما تسمح بالانتهازية الإدارية، وبالتالي فإن فهم الدور الذي تلعبه الحوكمة في هذا المجال يُعد عملية مهمة.

١-٢ طبيعة المشكلة:

على الرغم من أهمية حوكمة الشركات- **على المستوى النظري**- في تحفيز التجنب الضريبي المقبول الذي يتوافق مع روح القانون والحد من الممارسات التعسفية التي تتعارض مع روح القانون وتكاد تخالف القانون (Armstrong et al. 2015)، إلا أن نتائج الدارسات العملية لم تتفق حول أثر كل متغير من متغيرات الحوكمة على التجنب الضريبي، وهو ما يتطلب ضرورة فحص تلك العلاقات وبصفة خاصة في الدول النامية التي تتزايد بها مشاكل الوكالة نظراً لضعف نظم حماية المستثمر، وهو ما يعني أن سلوك تحويل الثروة Rent Diversion من حملة الأسهم -المصاحب لممارسات التجنب الضريبي- سوف يأخذ شكل سرقة مباشرة للأرباح (Wang 2010).

وعلى هذا تتمثل مشكلة البحث الحالي في عدم وضوح طبيعة العلاقة بين متغيرات حوكمة الشركات والتجنب الضريبي، وذلك نظراً لتباين نتائج الدراسات العملية

في هذا المجال. كذلك يختلف تأثير كل متغير من متغيرات حوكمة الشركات على مستوى التجنب الضريبي من دولة لأخرى حسب درجة التقدم الاقتصادي وثقافة الدولة.

هذا، ويرى الباحث أن تباين نتائج الدراسات السابقة وندرتها؛ وبصفة خاصة في الدول النامية يفتح الباب أمام العديد من البحوث لاستكشاف الواقع في تلك الدول **وبالتالي تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:**

- إلى أي مدى تساهم حوكمة الشركات في الحد من التجنب الضريبي في البيئة المصرية؟
- أياً من متغيرات الحوكمة يساهم بشكل أقوى في الحد من التجنب الضريبي في البيئة المصرية؟

١-٣ أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من ندرة الدراسات السابقة التي تمت في هذا المجال، وبالتالي سوف يقوم الباحث في هذه الدراسة بتوفير دليل عملي من البيئة المصرية عن أثر بعض متغيرات حوكمة الشركات على التجنب الضريبي. ومن ثم التوصل إلى بعض النتائج التي تفيد الباحثين وصناع السياسات الضريبية والمستثمرين والمديرين حول التجنب الضريبي وأهميته، والمنافع والتكاليف المرتبطة به، وتحديد متغيرات حوكمة الشركات الأكثر تأثيراً على ممارسات التجنب الضريبي.

١-٤ الهدف من الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في قياس أثر حوكمة الشركات على مستوى التجنب الضريبي في ضوء نظرية الوكالة. وينبثق عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على مفهوم التجنب الضريبي والمفاهيم ذات العلاقة.
- تحديد المنافع والتكاليف المرتبطة بالتجنب الضريبي في ضوء نظرية الوكالة.

- التعرف على دور حوكمة الشركات في ضبط العلاقة بين التجنب الضريبي وقيمة المنشأة.
- قياس أثر هيكل الملكية واستقلال مجلس الإدارة وجودة المراجعة الخارجية على مستوى التجنب الضريبي.

١-٥ فروض الدراسة:

يتمثل الفرض الرئيس للدراسة فيما يلي:

يوجد تأثير معنوي لحوكمة الشركات على مستوى التجنب الضريبي في البيئة المصرية.

وينبثق عن هذا الفرض مجموعة الفروض التالية:

الفرض الأول: يوجد تأثير معنوي للملكية العائلية على مستوى التجنب الضريبي.

الفرض الثاني: يوجد تأثير معنوي للملكية المؤسسية على مستوى التجنب الضريبي.

الفرض الثالث: يوجد تأثير معنوي للملكية الحكومية على مستوى التجنب الضريبي.

الفرض الرابع: يوجد تأثير معنوي للجمع بين وظيفة المدير التنفيذي ورئاسة مجلس الإدارة (Duality) على مستوى التجنب الضريبي.

الفرض الخامس: يوجد تأثير معنوي لنسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين على مستوى التجنب الضريبي.

الفرض السادس: يوجد تأثير معنوي لحجم مكتب المراجعة على مستوى التجنب الضريبي.

١-٦ منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف تلك الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي Deductive Approach الذي يعتمد في البداية على التحليل النظري؛ والهدف من التحليل النظري هو الوصول إلى الفروض الخاصة بأثر متغيرات حوكمة الشركات على مستوى التجنب الضريبي، ثم إجراء الدراسة العملية؛ والهدف من الدراسة العملية هو التأكد من مدى تحقق الفروض التي أسفرت عنها الدراسة النظرية.

١-٧ نطاق الدراسة:

سوف تقتصر هذه الدراسة على إختبار المتغيرات التالية لحوكمة الشركات:

- **هيكل الملكية:** ممثلاً في؛ الملكية العائلية والملكية المؤسسية والملكية الحكومية.
- **استقلال مجلس الإدارة:** ممثلاً في؛ الجمع بين وظيفة المدير التنفيذي ورئاسة مجلس الإدارة ونسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.
- **جودة المراجعة الخارجية:** ممثلاً في؛ حجم مكتب المراجعة.

١-٨ خطة الدراسة:

في إطار مشكلة الدراسة وأهدافها واختباراً للفروض الخاصة بها، سوف يتنـــاول الباحث العناصر التالية:

- مفهوم التجنب الضريبي والمفاهيم ذات العلاقة.
- المنافع والتكاليف المرتبطة بالتجنب الضريبي.
- التجنب الضريبي في ضوء نظرية الوكالة.
- حوكمة الشركات والتجنب الضريبي من منظور تدعيم القيمة.
- الدراسات السابقة.
- الدراسة العملية.
- الخلاصة والنتائج والتوصيات.
- مقترحات لأبحاث مستقبلية.

٢- مفهوم التجنب الضريبي والمفاهيم ذات العلاقة:

توجد العديد من المصطلحات ذات العلاقة والتي تستخدم بشكل متزايد في الأدب المحاسبي. ومن أهم تلك المصطلحات؛ التخطيط الضريبي Tax Planning؛ التجنب الضريبي Tax Avoidance والتجنب الضريبي التعسفي Tax Aggressiveness؛ والتهرب الضريبي Tax Evasion (Dyreng et al. 2008; Minnick and Noga 2010; Chen et al. 2010; Richardson et al. 2013; Armstrong et al. 2015).

لتعريف التخطيط الضريبي Tax Planning يجب أولاً التعرف على مفهوم التخطيط بوجه عام والذي يعني؛ مرحلة التفكير التي تسبق أي عمل أو قرار معين، باختيار مجموعة من الأهداف الواجب تحقيقها، والعناصر الواجب استخدامها مادية كانت أو بشرية، وكذلك مجموعة القرارات التي تواجه سير العمل والإجراءات التفصيلية التي تتبع لتنفيذ الأعمال، مع وضع البرامج الزمنية اللازمة لذلك (نور وإبراهيم ١٩٩٩).

وعلى هذا يُعد التخطيط هو المرحلة التي تسبق أي قرار إداري، وبالتالي فإن التخطيط الضريبي Tax Planning هو المرحلة التي تسبق أنشطة التجنب الضريبي أو التهرب الضريبي، وهو ما دعا Lietz (2013) إلى الإشارة في إطاره المفاهيمي الذي قدمه في هذا الشأن إلى القول بأن التخطيط الضريبي هو البداية الطبيعية التي تنبثق منه المواقف الضريبية المختلفة.

ويمكن تعريف التخطيط الضريبي بأنه تلك الإجراءات والسياسات التي يقوم بها الممول لتنظيم شئونه بما يمكنه من تقليل الالتزامات الضريبية (KPMG 2009)، وتكون محصلة تلك الإجراءات والسياسات تجنب ضريبي مقبول أو تجنب ضريبي تعسفي أو تهرب ضريبي.

وعلى هذا يُعد التخطيط الضريبي الوسيلة التي يمكن من خلالها وضع الخطط وتحديد الوسائل التي سوف تستخدم لتخفيض الالتزامات الضريبية (Armstrong et al. 2015; Lietz 2013).

أما بالنسبة لمفهوم التجنب الضريبي فهو من المفاهيم التي حازت على جدل واسع في الدراسات السابقة، فعلى الرغم من وجود شبه اتفاق على مفهوم التجنب الضريبي وأنه يختلف عن مفهوم التجنب الضريبي التعسفي (Hanlon and Heitzman 2010; Dunbar et al. 2010)، إلا أن البعض اعتبر هذين المفهومين مترادفين، ومن ثم تم استخدامهم بشكل متبادل في العديد من الدراسات السابقة (Chen et al. 2010; Huseynov and Klamn 2012; Katz et al. 2015).

ويتضح ذلك من العديد من التعريفات التي وردت في الدراسات السابقة بخصوص التجنب الضريبي، فقد أوضحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن مفهوم التجنب الضريبي من المفاهيم التي يصعب تعريفها؛ إلا أنه يستخدم بصفة عامة لوصف الترتيبات التي يقوم بها الممولين والتي تهدف لخفض الالتزام الضريبي، ويكون هذا التصرف قانوني بشكل صارم أو يتعارض مع قصد المشرع من تطبيق هذا القانون[١].

كما أوضح عبد الله (٢٠٠٧) أن التجنب الضريبي هو امتناع الممول عن القيام بالواقعة المنشئة للضريبة أو محاولته الاستفادة من الثغرات القائمة في صياغة القانون أو قصد المشرع له، كذلك أشار Dyreng et al. (2008) إلى أن التجنب الضريبي يعني القدرة على دفع مبلغ منخفض من الضرائب عن الأرباح المحاسبية المحققة.

بينما عرفه Frank et al. (2009) بأنه التلاعب من أجل تخفيض الدخل الخاضع للضريبة من خلال التخطيط الضريبي والتي يجوز أو لا يجوز اعتباره تهرباً ضريبياً احتيالياً. بينما أوضح كل من Chen et al. (2010) أن التجنب الضريبي يشتمل على الأنشطة القانونية، أو التي قد تقع في المنطقة الرمادية، فضلا عن الأنشطة التي تعتبر غير مشروعة في ضوء القانون.

كذلك عرفه صديق (٢٠١١) بأنه كل ميزة يحصل عليها الممول تؤدي إلى إعفائه من الالتزام الضريبي أو تخفيضه دون أن يعد متهرباً من الضريبة.

---

[١] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى http://www.oecd.org/ctp/glossaryoftaxterms.htm

ويلاحظ مما سبق أن بعض الباحثين قد اتفقوا على أن التجنب الضريبي نشاط يهدف لتخفيض الضريبة سواء كان هذا الإجراء يتفق مع القانون أو يتعارض مع قصد المشرع من تطبيق القانون وهو ما يتعارض مع روح القانون (صديق ٢٠١١؛ عبد الله ٢٠٠٧ ;OECD)؛ بينما قام باحثون آخرون بتمديد هذا التعريف ليشتمل على الأنشطة غير القانونية والتي يعدها القانون تهرباً (Frank et al. 2009; Chen et al. 2010).

الإطار المفاهيمي الذي قدمه Lietz (2013) يوفر طريقة مثلى للتفرقة بين المصطلحات السابقة فقد أوضح هذا الإطار أن التجنب الضريبي قد يأخذ شكل **التجنب الضريبي المقبول**؛ وهو الذي يتوافق مع روح القانون، ومن الأمثلة على ذلك؛ الاستثمار في مجالات معفاة من الضريبة أو مجالات منخفضة الضريبة، والإهلاك المعجل، كما قد يأخذ شكل **التجنب الضريبي التعسفي**؛ وهو الذي يخالف روح القانون ويقترب من التهرب الضريبي، ومن الأمثلة على ذلك؛ استخدام ممارسات إدارة الأرباح لتخفيض الدخل وتفتيت الدخول واستغلال أسعار التحويل لتحويل الدخول بين الفروع في الدول المختلفة فيما يعرف باسم الملاجئ الضريبية. أما **التهرب الضريبي** فهو يعني ارتكاب المنشأة أعمالا تخالف نصوص التشريعات الضريبية، كما يحدد قانون الضرائب حالات التهرب الضريبي حصراً باعتبارها جريمة محددة وواضحة، ومن الأمثلة على ذلك التزوير وتعمد إثبات بيانات كاذبة.

وعلى هذا يقتضي التفرقة بين المصطلحات السابقة في الواقع العملي فحص بيانات فعلية والتعرف على الطرق المختلفة التي اتبعتها كل منشأة لتحقيق التجنب الضريبي وهو ما قد يستحيل عملياً. لذلك أوضح Abdul Wahab and Holland (2012) أنه يستحيل عملياً التفرقة بين التجنب الضريبي (المقبول) والتجنب الضريبي التعسفي (الذي يقع في المنطقة الرمادية) والتهرب الضريبي (غير القانوني). ومن ثم فإن الباحثون في العديد من الدراسات العملية استخدموا تلك المصطلحات بشكل تبادلي، وهو ما دعا بعض الباحثين لتوسيع نطاق مفهوم التجنب الضريبي من أجل تحقيق إمكانية القياس العملي له في ضوء المعلومات المحاسبية المنشورة (Frank et al. 2009; Chen et al. 2010).

وفي ضوء ما تقدم سوف يقوم الباحث بتعريف التجنب الضريبي في هذه الدراسة استناداً للتعريفات التي وردت في بعض الدراسات السابقة مثل Frank et al. (2009); Chen et al. (2010) بأنه "التخفيض الظاهر في ضرائب الدخل للمنشأة بأي شكل من الأشكال سواء بطرق قانونية أو بطرق مشكوك في مدى قانونيتها وتلك التي قد تكون غير قانونية تماماً والتي تعد أو تدخل في نطاق الغش الضريبي".

٣- المنافع والتكاليف المرتبطة بالتجنب الضريبي:

تُعد الوفورات النقدية من التجنب الضريبي هي المنافع الأكثر وضوحا في هذا المجال، الأمر الذي يعني زيادة التدفقات النقدية للمنشأة والتي توفر فرصاً لتحقيق المزيد من الاستثمار بما يعظم قيمة المنشأة، كذلك يتم تدعيم ثروة حملة الأسهم من خلال المزيد من التوزيعات النقدية، أيضا يستفيد المديرون من تلك الممارسات من خلال مكافأتهم على الإدارة الفعَّالة للضرائب (Rego and Wilson 2012; Annuar et al. 2014).

الجهود التسويقية والتقارير الواردة من مروجي التخطيط الضريبي Tax planning Promoters تتسق مع أن المنشآت تنافس من أجل تخفيض الضرائب وإذا وضعنا التكاليف جانباً فإن الإستراتيجيات التي تستهدف تخفيض الضريبة تجعل أسهم المنشأة أكثر جاذبية وعلى ذلك يجب أن تُعد المعلومات عن التجنب الضريبي أخباراً جيدة للسوق، إلا أن هناك تكاليف تتعلق بالمدى الذي تعتبر فيه تلك الممارسات الضريبية تعسفية –بواسطة مصلحة الضرائب والمحاكم الضريبية– حيث يكون هناك عدم امتثال واضح يُخضع المنشأة للعديد من العقوبات(Hanlon and Slemrod 2009).

وعلى هذا يفرض التجنب الضريبي التعسفي تكاليف جوهرية على المنشآت حيث يتطلب موارد إضافية في شكل أتعاب مدفوعة للمحاسبين والمحامين بالإضافة للوقت المبذول في عملية التخطيط الضريبي والمراجعات مع السلطات الضريبية كذلك قد تعاني المنشآت من عقوبات خاصة بسمعتها ليس فقط في المراجعات المستقبلية Future Audits مع السلطات الضريبية لكن أيضاً لو أن التجنب الضريبي التعسفي أصبح معروفاً

للجمهور فإنه سوف يؤثر حتماً على تقديرات المستثمرين لقيمة المنشأة (Rego and Wilson 2012).

بالإضافة لما تقدم فإن الطبيعة الغامضة للتجنب الضريبي يمكن أن تخلق درع للإدارة للقيام بإجراءات نزع الملكية Expropriation حيث تدير الإدارة أصول المنشأة لتحقيق مصالحها الشخصية، وعلى ذلك فإنه في ضوء نظرية الوكالة فإن التجنب الضريبي ربما لا يكون مرغوباً بواسطة حملة الأسهم نظراً لتكاليف الوكالة الناشئة عنه والتي يمكن تصنيفها إلى تكاليف ضريبية مثل تكاليف حدوث التخطيط الضريبي، والعقوبات المفروضة بواسطة مصلحة الضرائب في حالة الممارسات التعسفية، وتكاليف غير ضريبية والتي ربما تفوق الوفورات الضريبية (Wang 2010).

وبالنسبة لتكاليف الوكالة –غير الضريبية– فهي تتمثل بشكل أساسي في احتمالية وجود ممارسات إدارية انتهازية وعمليات تربح إداري Managerial Rent Extractions تصاحب التجنب الضريبي، وخاصة أن الطبيعة الغامضة لأنشطة التجنب الضريبي تجعل من السهل على المديرين إخفاء تلك الممارسات الانتهازية، بالإضافة لما تقدم يشتمل هذا النوع من تكاليف الوكالة على الخسائر الناتجة عن احتمالية تخفيض أسعار الأسهم التي يفرضها حملة الأسهم[1] إذا ما اعتقدوا أن الغموض في العمليات الضريبية كان مصحوباً بعمليات انتهازية تنطوي على تربح إداري (Chen et al. 2010).

هذا وقد أوضح الباحثون في العديد من الدراسات السابقة أن المنشآت التي يتوافر عنها معلومات خاصة بالتجنب الضريبي تتحمل تكاليف سمعة وتكاليف سياسية تترتب على كونها غير ملتزمة بقواعد المواطنة الجيدة، كما أشارت نتائج هذه الدراسات إلى وجود أثر سلبي للتجنب الضريبي على أسعار الأسهم (Hanlon and Slemrod. 2009; Kim et al. 2011; Abdul Wahab and Holland 2012).

[1] – يحدث انخفاض أسعار الأسهم كنتيجة طبيعية للآثار السلبية للتجنب الضريبي على سمعة المنشأة وتسرب حملة الأسهم من الأقلية (Hanlon and Heitzman 2010).

ويلاحظ الباحث أن تكاليف الوكالة والمرتبطة بانخفاض أسعار الأسهم قد يمكن ملاحظتها بشكل قوي في الدول المتقدمة حيث تعد قضايا الضرائب قضايا أخلاقية ترتبط بسمعة رأس المال (Richardson et al. 2013)، وبالتالي فإن التجنب الضريبي التعسفي في تلك الدول سوف يؤثر بشكل سلبي على سمعة المنشأة ويهدد شرعيتها التنظيمية (Christensen and Murphy 2004; Annuar et al. 2014).

لذلك أوضح Lanis and Richardson (2011) أن المنشآت التي يتحسن لديها مستوى حوكمة الشركات يجب أن تعمل على الحد من التصرفات الضريبية التعسفية لتحقيق شرعية Legitimize وجودها وبصفة خاصة في البيئات التي تعاقب على السلوك الاجتماعي غير المسئول.

أما على مستوى الدول النامية فإن تكاليف الوكالة الأكثر وضوحاً قد تتمثل في الانتهازية الإدارية وأنشطة تحويل الثروة لصالح الإدارة مستغلة في ذلك الغموض المصاحب لعملية التجنب الضريبي، وضعف نظم حماية المستثمر.

أما تكاليف الوكالة المتمثلة في احتمالية انخفاض أسعار الأسهم فهي تُعد أقل وضوحاً في الدول النامية، كذلك التكاليف التي تتحملها المنشأة نظراً للآثار السلبية على سمعة المنشأة والشرعية التنظيمية أيضاً تكاد تكون منعدمة في ظل سيادة ثقافة عامة تشجع على التجنب والتهرب الضريبي وبالتالي لا تُعد تلك القضايا قضايا أخلاقية Martinez and Ramalho (2014).

٤- التجنب الضريبي في ضوء نظرية الوكالة:

النظرة التقليدية للتجنب الضريبي كنشاط يعظم القيمة يعمل على تحويل الثروة من الدولة لحملة الأسهم قد أهملت أحد الخصائص الهامة للشركات الحديثة وهي الفصل بين الملكية والرقابة (Kim et al. 2011).

في ضوء الإطار المفاهيمي لنظرية الوكالة؛ فقد جادل بعض الباحثون بأن أنشطة التجنب الضريبي ربما تسهل من الممارسات الإدارية الانتهازية مثل التلاعب في الأرباح

وأنشطة تحويل الثروة Rent Diversion بشكل صريح (Desai and Dharmapala 2006; Chen et al. 2010).

ويمكن لأنشطة التجنب الضريبي أن تخلق فرصاً للمديرين لمواصلة الأنشطة الانتهازية وإخفاء الأخبار السلبية وتضليل المستثمرين (Desai and Dharmapala 2006) فعلى سبيل المثال؛ شركة Enron استخدمت إستراتيجيات تجنب ضريبي معقدة سهلت من المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وسمحت للمديرين بتحويل الثروة من حملة الأسهم (Desai and Dharmapala 2009a).

كذلك التعقد الذي نشأ بواسطة ترتيبات التجنب الضريبي لشركة Tyco قد سهلت من مركزية السلطة في يد المدير التنفيذي للمنشأة في ذلك الوقت وهو Dennis Ko Zlowski والمدير المالي Mark Swartz ومكنتهم من إخفاء أنشطة تحويل الثروة من خلال وسائل معينة مثل المكافآت غير المصرح بها، وإساءة استعمال أموال المنشأة لأغراض شخصية، والمتاجرة بالأسهم لفترات طويلة منذ ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٢ (Desai 2005).

ويُعد الأكثر أهمية في هذا السياق أن المديرين أكثر قدرة على تبرير الغموض المصاحب للتجنب الضريبي بالقول؛ أن هذا التعقيد والغموض Opacity يُعد ضرورياً لتجنب اكتشاف ممارسات التجنب الضريبي بواسطة مصلحة الضرائب، أيضاً تلك الممارسات –لدرجة معينة– يتم إخفاؤها عن الفحوصات التي تجريها لجان المراجعة والمراجعين الخارجيين، وعلى هذا فإنه في إطار الهدف الظاهري للحد من الالتزامات الضريبية للمنشأة فإن المديرين يمكنهم التلاعب بالأرباح وإخفاء معلومات سلبية عن المنشأة من خلال استخدام تكنولوجيا التجنب الضريبي (Kim et al. 2011).

وعلى هذا فإنه في سياق نظرية الوكالة قد ينشأ التعارض في المصالح بين الملاك والإدارة لأن المديرين الذين يُتوقع منهم أن يتخذوا قرارات فعَّالة ضريبياً يقومون في الحقيقة بتصرفات انتهازية والعمل على تحويل الثروة لأنفسهم (Desai and Dharmapala 2006)، وهنا يتزايد دور حوكمة الشركات في الحد من تلك التصرفات

الانتهازية والحد من تصرفات التجنب الضريبي التعسفي ذو المخاطر وبالتالي تحقيق التجنب الضريبي الفعَّال.

٥- حوكمة الشركات والتجنب الضريبي من منظور تدعيم القيمة:

تشتمل حوكمة الشركات على الضوابط والإجراءات التي تساهم في الحد من التصرفات الانتهازية للإدارة وتضمن اتخاذ قرارات تعمل على تعظيم القيمة لحملة الأسهم، كذلك تؤثر آليات الحوكمة على طبيعة العلاقة بين المنشأة وأصحاب المصالح الآخرين، كما تؤثر على المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بواسطة المنشأة (Kanagaretnam et al. 2007).

وبالتالي فإن حوكمة الشركات يمكن أن تساهم بشكل فعَّال في الحد من التجنب الضريبي والتصرفات الانتهازية المصاحبة له، وذلك من خلال تحسين الشفافية والإفصاح وتدعيم العلاقة بأصحاب المصالح.

هذا، وقد تبين من خلال العديد من الدراسات العملية أن حوكمة الشركات تساهم في الحد من التجنب الضريبي–وبصفة خاصة في الدول المتقدمة– والتي لديها أسواق مالية ذات كفاءة، وقد أوضحت نتائج بعض الدراسات أهمية حوكمة الشركات نظراً للدور الذي تلعبه كمتغير محفز لطبيعة العلاقة بين التجنب الضريبي وقيمة المنشأة. حيث أن علاقة التجنب الضريبي بقيمة المنشأة **على المستوى النظري** علاقة غير واضحة، فمن جهة يمكن النظر إلى التجنب الضريبي كنشاط يعظم القيمة من خلال تحويل الثروة من الحكومة لحملة الأسهم، ومن جهة أخرى فإن التجنب الضريبي قد لا يعظم القيمة لأنه قد يكون مصحوباً بممارسات انتهازية من قبل إدارة المنشأة (Khurana and Moser) 2013.

أيضاً على **المستوى العملي** هناك أدلة مختلطة حول الانعكاسات الخاصة بالتجنب الضريبي على قيمة المنشأة (Katz et al. 2015)، فقد أوضحت نتائج بعض الدراسات أن أسواق المال تكافئ المنشآت التي لديها أنشطة ضريبية تعسفية (Frank et al. 2009; Wang 2010; Lestari 2014)، بينما أوضحت نتائج دراسات أخرى أن

أسواق المال تعاقب المنشآت التي لديها أنشطة ضريبية تعسفية (Hanlon and Slemrod. 2009; Kim et al .2011; Abdul Wahab and Holland 2012).

وعلى هذا يمكن أن تؤثر الحوكمة الجيدة على قوة واتجاه العلاقة بين التجنب الضريبي وقيمة المنشأة. فقد اتضح من خلال نتائج بعض الدراسات العملية التي أخذت جودة نظم حوكمة الشركات في الاعتبار عند فحص العلاقة بين التجنب الضريبي وقيمة المنشأة، أن التجنب الضريبي يتم تفسيره بشكل إيجابي[1] من قبل حملة الأسهم فقط مع تزايد قوة حوكمة الشركات بالمنشأة، وبالتالي فإن العلاقة السلبية بين التجنب الضريبي وقيمة المنشأة تصبح إيجابية فقط بالنسبة للمنشآت التي تتزايد لديها جودة نظم حوكمة الشركات (Desai and Dharmapala 2009a; Abdul Wahab and Holland 2012)، وبالتالي تساهم الحوكمة الجيدة في ضبط العلاقة بين التجنب الضريبي وقيمة المنشأة في الاتجاه الذي يدعم قيمة المنشأة.

وفي ضوء ما تقدم يرى الباحث أن حوكمة الشركات تُعد أحد الأدوات المهمة التي تساهم في ترشيد قرارات التجنب الضريبي، وذلك من خلال الحد من احتمالية وجود ممارسات ضريبية تعسفية تضر بسمعة المنشأة وتحملها تكاليف إضافية، كذلك توفر الحوكمة القوية الطمأنينة لدى المستثمرين بأن أنشطة التجنب الضريبي هي أنشطة قانونية ولن يترتب عليها أية تصرفات انتهازية من قبل الإدارة.

٦- الدراسات السابقة:

٦-١ دراسات تناولت أثر هيكل الملكية على ممارسات التجنب الضريبي:

يُعد هيكل الملكية أحد المتغيرات الأساسية لحوكمة الشركات، كما تتوقف فعالية نظام الحوكمة على هيكل الملكية الموجود بالمنشأة (Connelly et al. 2010; Sartaji and Hassanzadeh 2014)، هذا وقد قام الباحثون في العديد من الدراسات السابقة بفحص أثر العديد من هياكل الملكية على التجنب الضريبي، والتي من أهمها ما يلي:

[1] أي أن المستثمر ينظر للإدارة على أنها تقوم بتلك الممارسات من أجل تعظيم القيمة لحملة الأسهم دون وجود ممارسات انتهازية من قبل الإدارة.

٦-١-١ الملكية العائلية والتجنب الضريبي:

المنشآت العائلية ربما يتزايد لديها التجنب الضريبي وخاصة أن الملاك المسيطرين Controlling Owners سوف يستفيدون بشكل أكبر من الوفورات الضريبية الناتجة عن هذا التجنب، في المقابل تلك المنشآت لديها أفق استثماري طويل الأجل وربما تكون أكثر حساسية لتكاليف التجنب الضريبي والتي تنشأ من الآثار السلبية للتجنب الضريبي على سمعة المنشأة، ووجود شبهات تحويل الثروة من الأقلية، لذلك فإن المنشآت العائلية قد تتخلى عن المنافع الضريبية لتجنب مخاوف الأقلية من وجود عمليات تربح إداري مصاحبة لتلك الممارسات (Hanlon and Heitzman 2010).

وعلى هذا فإن الشركات العائلية على استعداد للتخلي عن المزايا الضريبية لتجنب تكاليف الوكالة –غير الضريبية– والناتجة عن احتمالية انخفاض أسعار الأسهم والتي تنشأ من قلق الأقلية بشأن قيام العائلة بإخفاء الإيراد كأحد أدوات التجنب الضريبي.

هذا وقد أيد هذا الاتجاه النتائج التي توصل إليها بعض الباحثون، فقد قام كل من Chen et al. (2010) بفحص عينة من المنشآت الأمريكية المدرجة على مؤشرS&P1500 خلال الفترة من ١٩٩٦حتى ٢٠٠٠. وقد أوضحت النتائج انخفاض مستوى التجنب الضريبي بشكل معنوي لدى المنشآت العائلية مقارنة بالمنشآت غير العائلية، في نفس الاتجاه قام كل من Steijvers and Niskanen (2014) بفحص عينة من المنشآت الفنلندية ذات الاكتتاب المغلق Private Firms، خلال الفترة من٢٠٠٠حتى ٢٠٠٥. وقد وجد الباحثان أن المنشآت العائلية يقل لديها مستوى التجنب الضريبي بشكل معنوي مقارنة بالمنشآت غير العائلية.

في المقابل، وجد كل من Martinez and Ramalho (2014) أن المنشآت العائلية يتزايد لديها التجنب الضريبي مقارنة بالمنشآت غير العائلية. وذلك عند فحص عينة من المنشآت المسجلة في بورصتي BMF& Bovespa في البرازيل خلال الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠١٢. وقد برر الباحثان سبب هذه النتائج بأنه لا ينظر للتجنب الضريبي في البرازيل نظرة سلبية كما في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تتزايد معدلات

التجنب والتهرب الضريبي في البرازيل مع تزايد حجم الاقتصاد غير الرسمي مما يعني انتشار ثقافة عدم التقرير عن الدخل بشكل صحيح. كل ذلك يقلل من الخوف من الآثار السلبية للتجنب الضريبي على أسعار الأسهم.

أيضاً وجد كل من Annuar et al. (2014) أن هناك علاقة ايجابية معنوية بين كل من الملكية العائلية والتجنب الضريبي، عند فحص عينة من المنشآت الماليزية المقيدة في البورصة خلال الفترة من ٢٠٠٩ حتى٢٠١٣، كما وجد الباحثون أيضاً أن الحوكمة الجيدة ممثلة في استقلال مجلس الإدارة تخفف من قوة العلاقة السابقة.

يلاحظ الباحث تعليقاً على الدراسات السابقة أن تأثير الملكية العائلية على التجنب الضريبي يختلف من دولة لأخرى تبعاً لاختلاف العوامل الثقافية بين الدول وما إذا كانت قضايا التجنب الضريبي تُعد أحد القضايا الأخلاقية من عدمه، كذلك فإن رد فعل حملة الأسهم قد يُعد محدداً جوهرياً لممارسات التجنب الضريبي في المنشآت العائلية، هذا المحدد يُعد أكثر وضوحا في أسواق المال ذات الكفاءة. أما في بيئة الأسواق الناشئة والدول التي تنتشر بها ثقافة التهرب الضريبي، فإن ردود الفعل من الأقلية قد لا تكون مؤثرة وبصفة خاصة مع ضعف حوافز المنشآت لتحقيق الشرعية العامة حيث أن حاجتها للتمويل من سوق المال تكون أقل.

وعلى هذا يتضح مما تقدم وجود تأثير معنوي للملكية العائلية على مستوى التجنب الضريبي، هذا التأثير يتراوح بين التأثير الإيجابي أو السلبي حسب بيئة التطبيق، ***وبالتالي سوف يقوم الباحث بصياغة الفرض الأول كما يلي:***

الفرض الأول: يوجد تأثير معنوي للملكية العائلية على مستوى التجنب الضريبي.

٦-١-٢ الملكية المؤسسية والتجنب الضريبي:

يُعد الاستثمار المؤسسي بمثابة مؤشر قوي عن جودة نظم حوكمة الشركات بالمنشآت (Desai and Dharmapala 2009b; Aggarwal et al. 2011). لذلك قام

العديد من الباحثين بفحص أثر الملكية المؤسسية على التجنب الضريبي، وقد تباينت نتائج تلك الدراسات بشكل ملحوظ.

فبينما لم يجد كل من Sartaji and Hassanzadeh (2014) علاقة بين الملكية المؤسسية ومستوى التجنب الضريبي، عند فحص عينة من المنشآت الإيرانية المسجلة في بورصة طهران خلال عام ٢٠١٢. وجد كل من Bird and Karolyi (2015) تزايد مستوى التجنب الضريبي مع تزايد نسبة الملكية المؤسسية، وذلك عند فحص عينة من المنشآت المسجلة في البورصة الأمريكية (SEC) خلال الفترة من ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٦.

وقد تناول كل من Khurana and Moser (2013) بُعداً مختلفاً عند فحص العلاقة بين الملكية المؤسسية والتجنب الضريبي؛ حيث تناول الباحثان العلاقة بين أفق الاستثمار المؤسسي ومستوى التجنب الضريبي. وقد اعتمد الباحثان على عينة من المنشآت الأمريكية المسجلة في البورصة الأمريكية (SEC) خلال الفترة من ١٩٩٥حتى ٢٠٠٨، وقد وجد الباحثان انخفاض مستوى التجنب الضريبي لدى المنشآت التي تكون مملوكة بواسطة مستثمر مؤسسي طويل الأجل.

ويلاحظ الباحث أنه على المستوى النظري فإن التجنب الضريبي يؤدي لزيادة قيمة المنشأة من خلال الوفورات الضريبية، لكن في ظل الدور الحوكمي للملكية المؤسسية (OECD 2011)، فإن الاستثمار المؤسسي أكثر احتمالاً لعدم تشجيع أنشطة التجنب الضريبي وخاصة لو أن تلك الأنشطة سوف تشجع الانتهازية الإدارية وتقلل من الشفافية.

وبالتالي فإنه من المتوقع على المستوى النظري أن تؤثر الملكية المؤسسية تأثيراً سلبياً على مستوى التجنب الضريبي، إلا أن هذا التأثير لم يثبت بشكل قاطع على المستوى العملي فقد يتوقف هذا التأثير على أفق الاستثمار المؤسسي، أو بيئة التطبيق ***وبالتالي سوف يقوم الباحث بصياغة الفرض الثاني كما يلي:***

الفرض الثاني: يوجد تأثير معنوي للملكية المؤسسية على مستوى التجنب الضريبي.

٦-١-٣ الملكية الحكومية والتجنب الضريبي:

تُعد المنشآت الحكومية أكثر تركيزاً على تحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية مقارنة بهدف تعظيم الربح (Shleifer and Vishny 1994)، ومن ثم فإنه من المتوقع انخفاض مستوى التجنب الضريبي مع تزايد الملكية الحكومية نظراً للأثر السلبي لتلك الممارسات على المتحصلات الضريبية على المستوى القومي، والحيلولة دون التوزيع الاجتماعي للدخل (Mahenthiran and Kasipillai 2012; Mafrolla and Elisabetta 2015)، في المقابل فإن المنشآت التي تتزايد بها نسبة الملكية الحكومية يقل لديها مخاطر السمعة والعقوبات الناتجة عن التجنب الضريبي بسبب الروابط السياسية لتلك المنشآت Political Connections (Faccio et al. 2006; Salihu et al. 2014).

وبالتالي فإن علاقة الملكية الحكومية بالتجنب الضريبي يصعب تحديدها على المستوى النظري، أيضاً لم تتفق نتائج الدراسات العملية على علاقة محددة في هذا المجال، فقد أوضحت نتائج بعض الدراسات انخفاض مستوى التجنب الضريبي مع تزايد نسبة الملكية الحكومية في المنشآت، ومن أهم تلك الدراسات؛ دراسة Chan et al. (2013) حيث قام الباحثون في هذه الدراسة بفحص عينة من المنشآت الصينية المسجلة في بورصتي Shanghai and Shenzhen وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٣حتى ٢٠٠٩، وقد أوضحت النتائج انخفاض مستوى التجنب الضريبي بشكل ملحوظ مع تزايد نسبة الملكية الحكومية في المنشأة.

وفي نفس الاتجاه فقد أيدت نتائج العديد من الدراسات الأخرى تلك النتيجة، ومن أهم تلك الدراسات؛ دراسة Wu et al. (2013) والتي اعتمد الباحثون فيها على عينة من المنشآت الصينية المسجلة في بورصتي Shanghai and Shenzhen خلال الفترة من ١٩٩٩حتى ٢٠٠٦، ودراسة Jian et al. (2012) والتي اعتمد الباحثون بها أيضاً على عينة من المنشآت الصينية المسجلة في نفس البورصتين خلال الفترة من٢٠٠٧حتى٢٠٠٩.

في المقابل؛ أوضحت نتائج العديد من الدراسات تزايد مستوى التجنب الضريبي مع تزايد نسبة الملكية الحكومية، وقد تمثل الفرض الرئيس لدراسة Salihu et al. (2014) في وجود علاقة إيجابية بين الملكية الحكومية والتجنب الضريبي، وباستخدام عينة من كبرى المنشآت الماليزية المسجلة في البورصة والمدرجة على مؤشر FTSE index عن الفترة من ٢٠٠٩ حتى٢٠١١، فقد أيدت النتائج العملية الفرض الرئيس للدراسة بشكل جزئي[١].

كذلك قام كل من Mafrolla and Elisabetta (2015) بفحص عينة من المنشآت الإيطالية المسجلة في البورصة عن الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١١، وقد أوضحت النتائج أن هناك علاقة ايجابية بين الملكية الحكومية ومستوى التجنب الضريبي.

ويلاحظ الباحث في ضوء ما تقدم أن العلاقة بين الملكية الحكومية والتجنب الضريبي يصعب التنبؤ بها سواء على المستوى النظري أو العملي، حيث تتراوح العلاقة بين إيجابية وسلبية حسب بيئة التطبيق ***وعلى هذا سوف يقوم الباحث بصياغة الفرض الثالث كما يلي:***

الفرض الثالث: يوجد تأثير معنوي للملكية الحكومية على مستوى التجنب الضريبي.

٢-٦ دراسات تناولت أثر استقلال مجلس الإدارة على التجنب الضريبي:

تتوقف فعالية مجلس الإدارة على درجة استقلاله (Chtourou et al. 2001)؛ حيث يعمل مجلس الإدارة على رقابة أداء المنشأة، والحد من تعارض المصالح بين المديرين التنفيذيين وحملة الأسهم (Hsu et al. 2014). كما تتوقف استقلالية مجلس الإدارة على العديد من العوامل والتي من أهمها؛ الجمع بين وظيفة المدير التنفيذي ورئاسة مجلس الإدارة (Duality)، ونسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، لذلك

---

[١] – اعتمد الباحث على أربع مقاييس للتجنب الضريبي وهي؛ أ) معدل الضريبة الفعلي Accounting Effective Tax Rate (ETR) ب) معدل الضريبة الفعلي النقدي طويل الأجل Long Run Cash ETR. ج) المصاريف الضريبية منسوبة إلى التدفقات النقدية من التشغيل د) نسبة الضرائب المدفوعة نقدا للتدفقات النقدية من التشغيل، وقد أوضحت النتائج أن الملكية الحكومية تؤثر بشكل سلبي معنوي فقط على المتغير الثاني والرابع مما يعني ارتفاع مستوى التجنب الضريبي مع تزايد الملكية الحكومية بناء على هذين المتغيرين، كما وجدت الدراسة أيضاً علاقة سلبية بين المتغير الأول والثالث إلا أنها كانت غير معنوية وهو ما دعا الباحث لقبول الفرض بشكل جزئي.

اهتم الباحثون في العديد من الدراسات السابقة بفحص أثر تلك العوامل على التجنب الضريبي، وفيما يلي أهم تلك الدراسات:

٦-٢-١ الجمع بين وظيفة المدير التنفيذي ورئاسة مجلس الإدارة (Duality):

أوصت العديد من تقارير الحوكمة بضرورة الفصل بين وظيفة المدير التنفيذي ورئاسة مجلس الإدارة (Cadbury Committee 1992; TSE 1994; Committee on Corporate Governance 1998)، وهو أيضاً ما نصت عليه قواعد الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادرة عام ٢٠٠٤ (OECD 2004)، ويساهم الفصل بين وظيفة المدير التنفيذي ورئاسة مجلس الإدارة في توفير الضوابط والتوازنات الأساسية اللازمة للرقابة على أداء الإدارة، والحد من تركز السلطة في يد المدير التنفيذي (Sartaji and Hassanzadeh 2014). وبالتالي فإنه على المستوى النظري يترتب على الجمع بين وظيفة المدير التنفيذي ورئاسة مجلس الإدارة ضعف نظم حوكمة الشركات بتلك المنشآت ومن ثم تتزايد ممارسات التجنب الضريبي تبعاً لذلك.

أما على المستوى العملي فقد انقسمت تلك الدراسات لمجموعتين، **المجموعة الأولى من الدراسات لم** يتضح من خلالها وجود علاقة معنوية بين الجمع بين وظيفة المدير التنفيذي ورئاسة مجلس الإدارة (Duality) وبين مستوى التجنب الضريبي فعلى سبيل المثال قام كل من Minnick and Noga (2010) بفحص عينة من المنشآت الأمريكية المدرجة على مؤشر S&P500 عن الفترة من ١٩٩٦حتى ٢٠٠٥، وقد أوضحت النتائج عدم وجود علاقة معنوية بين الجمع بين وظيفة المدير التنفيذي ورئاسة مجلس الإدارة وبين مستوى التجنب الضريبي في المنشآت.

وهو ما أكدته أيضاً نتائج دراسة Zemzem and Ftouhi (2013) فقد وجد الباحثان في هذه الدراسة عدم وجود علاقة معنوية بين الجمع بين وظيفة المدير التنفيذي ورئاسة مجلس الإدارة ومستوى التجنب الضريبي، عند فحص عينة من المنشآت الفرنسية المقيدة في مؤشر SBF120 خلال الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠.

أما **المجموعة الثانية من الدراسات؛** فقد أوضحت نتائجها وجود علاقة إيجابية معنوية بين الجمع بين وظيفة المدير التنفيذي ورئاسة مجلس الإدارة وبين التجنب الضريبي، ومن أهم تلك الدراسات دراسة Khaoula and Ali (2012) حيث قام الباحثان في هذه الدراسة بفحص عينة من المنشآت المسجلة في البورصة التونسية خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٧، وقد أوضحت النتائج وجود علاقة ايجابية معنوية بين الجمع بين وظيفة المدير التنفيذي ورئاسة مجلس الإدارة ومستوى التجنب الضريبي.

أيضاً أوضحت نتائج دراسة Chan et al. (2013) عند فحص عينة من المنشآت الصينية المسجلة في بورصتي Shanghai and Shenzhen خلال الفترة من٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٩، تزايد ممارسات التجنب الضريبي لدى المنشآت التي يتم بها الجمع بين وظيفة المدير التنفيذي ورئاسة مجلس الإدارة.

ويلاحظ الباحث أنه على الرغم من الأثر السلبي للجمع بين وظيفة المدير التنفيذي ورئاسة مجلس الإدارة (Duality) على حوكمة الشركات، وهو ما قد يترتب عليه تزايد مستوى التجنب الضريبي تبعاً لذلك، إلا أن نتائج الدراسات العملية قد تباينت في هذا المجال، ***وعلى هذا سوف يقوم الباحث بصياغة الفرض الرابع كما يلي:***

الفرض الرابع: يوجد تأثير معنوي للجمع بين وظيفة المدير التنفيذي ورئاسة مجلس الإدارة (Duality) على مستوى التجنب الضريبي.

٦-٢-٢ نسبة الأعضاء غير التنفيذيين داخل مجلس الإدارة:

يساهم تزايد نسبة الأعضاء غير التنفيذيين داخل مجلس الإدارة في تدعيم استقلالية المجلس وتفعيل دوره في الرقابة على المنشآت (Chtourou et al. 2001; Brennan et al. 2004)، لذلك قامت العديد من الدراسات السابقة بهدف فحص العلاقة بين نسبة الأعضاء غير التنفيذيين والتجنب الضريبي، إلا أن نتائج تلك الدراسات جاءت متباينة في هذا الخصوص. فقد قام كل من Lanis and Richardson (2011) بفحص عينة من المنشآت الاسترالية المسجلة في البورصة عن الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٦،

وقد وجد الباحثان أن المنشآت التي يتزايد لديها نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يقل لديها مستوى التجنب الضريبي.

وهو ما أيدته نتائج دراسة Richardson et al. (2013) التي اعتمد الباحثون بها أيضاً على عينة من المنشآت الأسترالية المسجلة في البورصة وذلك عن الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩. وقد أوضحت نتائج الدراسة أن المنشآت التي لديها مجلس إدارة يعمل على وجود نظام فعّال لإدارة المخاطر ونظام فعّال للرقابة الداخلية يقل لديها مستوى التجنب الضريبي. كذلك فإن مجالس الإدارة التي يتزايد بها نسبة الأعضاء غير التنفيذيين والتي تقوم بتأسيس نظم فعّالة للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر تساهم بشكل أكبر في الحد من التجنب الضريبي.

بينما لم يجد كل من Zemzem and Ftouhi (2013) علاقة بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والتجنب الضريبي. وذلك عند فحص عينة من المنشآت الفرنسية المدرجة على مؤشر SBF120 عن الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠.

كما أضاف كل من Armstrong et al. (2015) بُعداً جديداً عندما قاموا بفحص العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والتجنب الضريبي في المستويات الأكثر تطرفاً[١]، وقد قام الباحثون بفحص عينة من المنشآت الأمريكية خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١١؛ وقد أوضحت النتائج أن هناك علاقة ايجابية بين كل نسبة الأعضاء غير التنفيذيين والخبرة المالية وبين مستوى التجنب الضريبي وذلك في المستويات الدنيا للتجنب الضريبي. **في المقابل** أوضحت النتائج وجود علاقة عكسية بين كل نسبة الأعضاء غير التنفيذيين والخبرة المالية ومستوى التجنب الضريبي وذلك في المستويات العليا للتجنب الضريبي.

---

[١] استخدمت الدراسة نموذج الانحدار التقسيمي Quantile Regression الذي يتيح قياس العلاقة بين المتغيرات البحثية في ضوء المستويات المختلفة للتجنب الضريبي وهي؛ المستويات الدنيا والمتوسطة والعليا. ولم تجد الدراسة علاقة بين المتغيرات البحثية والتجنب الضريبي في المستويات المتوسطة للتجنب الضريبي، بينما وجدت الدراسة علاقة معنوية بين المتغيرات البحثية والتجنب الضريبي في المستويات العليا والدنيا وقد اختلفت شكل العلاقة في المستويات العليا عن شكل العلاقة في المستويات الدنيا للتجنب الضريبي.

هذه النتائج أوضحت أن حوكمة الشركات لها أثر أقوى مع المستويات الأكثر تطرفا من التجنب الضريبي. وبالتالي فإن حوكمة الشركات تشجع على التجنب الضريبي في الحدود الآمنة وتعمل على الحد من التجنب الضريبي الذي يتخطى تلك الحدود.

في ضوء ما تقدم يتضح أهمية تزايد نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين في تحقيق استقلالية مجلس الإدارة والحد من مشاكل الوكالة التي تنشأ بين الإدارة وحملة الأسهم، وبالتالي فإنه من المتوقع على المستوى النظري انخفاض ممارسات التجنب الضريبي مع تزايد نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، إلا أن الدراسات العملية لم تتفق حول علاقة محددة في هذا المجال، ***وعلى هذا سوف يقوم الباحث بصياغة الفرض الخامس كما يلي:***

الفرض الخامس: يوجد تأثير معنوي لنسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين على مستوى التجنب الضريبي.

٦-٣ دراسات تناولت جودة المراجعة الخارجية والتجنب الضريبي:

تُعد المراجعة الخارجية أحد آليات حوكمة الشركات والتي يتوقع أن تساهم بشكل فعال في الحد من التصرفات الانتهازية. وقد قدمت إرشادات حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادرة عام ٢٠٠٤(OECD 2004) العديد من الإرشادات للمراجعين الخارجيين والتي تساهم في تحسين كفاءة وقدرة المراجعة الخارجية في الحد من الانتهازية الإدارية وتحسين جودة المعلومات المالية.

ونظراً لأهمية جودة عملية المراجعة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والحد من التلاعب والغش في القوائم المالية – والتي تعد أحد أدوات التجنب الضريبي– فقد قامت بعض الدراسات السابقة بهدف فحص أثر جودة عملية المراجعة على مستوى التجنب الضريبي، وقد تباينت نتائج تلك الدراسات بشكل جوهري، فقد قام كل من Janssen et al.(2005) بفحص عينة من كبرى المنشآت البلجيكية خلال الفترة من ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٢، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن المنشآت التي تقوم بتعيين أحد

مكاتب المراجعة الكبرى[1] تحقق وفر ضريبي ملحوظ مقارنة بالمنشآت الأخرى، مما يعني تزايد ممارسات التجنب الضريبي في تلك المنشآت، والذي قد يرجع للخبرات الضريبية –للمكاتب الكبرى– والتي تقوم بنقلها لعملائها بما يساهم بشكل جوهري في تخفيض الضرائب المدفوعة.

على العكس مما تقدم، وجد كل من Richardson et al. (2013) عند فحص عينة من المنشآت الأسترالية المسجلة في البورصة خلال الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩. أن المنشآت التي تقوم بتعيين أحد مكاتب المراجعة الكبرى ويقدم خدمات استشارية قليلة نسبياً بالمقارنة بخدمات المراجعة ولديها لجان مراجعة داخلية أكثر استقلالا يقل لديها مستوى التجنب الضريبي.

بينما لم يجد كل من Boussaidi and Hamed (2015) أية تأثير معنوي لحجم مكتب المراجعة على مستوى التجنب الضريبي وذلك عند فحص عينة من المنشآت التونسية المسجلة في البورصة خلال الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٢.

ويلاحظ الباحث في ضوء ما تقدم أنه على الرغم من أهمية جودة عملية المراجعة –التي تقدمها مكاتب المراجعة الكبرى Big 4– في الحد من التجنب الضريبي إلا أن العلاقة بين حجم المكتب والتجنب الضريبي مرهونة بتقديم المراجع لخدمات ضريبية للمنشأة محل المراجعة(Cook et al. 2008; McGuire et al. 2010)، كذلك أوضحت نتائج دراسة McGuire et al. (2010) أن تقديم المراجع لخدمات ضريبية للمنشأة محل المراجعة يعني تزايد مستوى التجنب الضريبي في تلك المنشآت حتى لو كان المراجع يتصف بأحد خصائص الجودة. حيث لا يمكن لعملية المراجعة أن تساهم في الحد من التجنب الضريبي في ذات الوقت الذي قد يقدم فيه المراجع للمنشأة خدمة لتخفيض الضريبة.

---

[1] يعد حجم مكتب المراجعة من المؤشرات الهامة لجودة عملية المراجعة، والتي يمكن أن تساهم في تحسين فعالية حوكمة الشركات، (Becker et al. 1998; Francis et al. 1999; Jeong and Rho 2004).

وعلى هذا، فإنه على المستوى النظري فإن مكاتب المراجعة الكبرى قد تؤثر بشكل سلبي على مستوى التجنب الضريبي في ضوء قدرتها على تحقيق جودة القوائم المالية والحد من التلاعب والغش في تلك القوائم، إلا أن هذا التأثير قد يكون مرهوناً بمدى تقديم تلك المكاتب لخدمات ضريبية للمنشأة محل المراجعة، ***وعلى هذا سوف يقوم الباحث بصياغة الفرض السادس كما يلي:***

الفرض السادس: يوجد تأثير معنوي لحجم مكتب المراجعة على مستوى التجنب الضريبي.

٧- الدراسة العملية:

٧-١ عينة الدراسة ومصادر الحصول على البيانات:

لاختبار فروض الدراسة اعتمد الباحث على عينة من الشركات المساهمة المسجلة في البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠، وقد اختار الباحث أنشط خمسون منشأة والمتوافر عنهم بيانات في كتاب الإفصاح الذي تصدره البورصة المصرية بشكل سنوي، كما اعتمد الباحث أيضاً على دليل كومباس مصر Kompass Egypt لتحديد المنشآت العائلية، وقد تم استبعاد قطاعي البنوك والخدمات المالية[1]، كما تم استبعاد المنشآت التي حققت خسائر خلال تلك الفترة، وبالتالي فقد بلغ حجم العينة النهائية ١٨٩مشاهدة خلال تلك الفترة.

هذا، وقد اعتمد الباحث على تلك الفترة للعديد من الأسباب من أهمها؛ أنها الفترة التالية لتطبيق القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥، كما أنها من الناحية الاقتصادية هي الأكثر استقراراً مقارنة بالفترة التالية لثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وهي الفترة أيضاً التي شهدت تعديلات متتالية في قانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة

[1] - قامت الدراسات السابقة باستبعاد تلك القطاعات نظراً لطبيعتها الخاصة مما قد يؤثر بشكل سلبي على دقة النتائج.

٢٠٠٥[٢]، وقد أحدثت تلك التعديلات تغييرات جوهرية في معدل الضريبة على الدخل. وهو ما قد يؤثر بالسلب على فعالية قياس المتغيرات البحثية.

ويمكن حصر عينة البحث وتبويبها إلى قطاعات كما يوضحها الجدول رقم (١) التالي:

جدول رقم (١): تبويب العينة حسب القطاعات

القطاع	عدد المشاهدات
التشييد ومواد البناء	٣٠
الاتصالات	١٣
الأغذية والمشروبات	١٧
الإسكان والعقارات	٣٦
الإعلام	٥
الصحة والأدوية	٢
الغاز والتعدين	٥
الكيماويات	١٤
المرافق	٥
الموارد الأساسية	٧
تكنولوجيا المعلومات	٥
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	١٩
سياحة وترفيه	٦
منتجات منزلية وشخصية	٢٥
الإجمالي	١٨٩

[٢] صدرت العديد من التعديلات على قانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ومن أهم تلك التعديلات؛ المرسوم بقانون رقم (٥١) لسنة ٢٠١١، ثم القانون (١٠١) لسنة ٢٠١٢، والقانون (١١) لسنة ٢٠١٣، ثم القرار رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٤ ثم القانون (٥٣) لسنة ٢٠١٤ .

٧-٢ قياس المتغيرات البحثية:

٧-٢-١ التجنب الضريبي:

سوف يعتمد الباحث عند قياس مستوى التجنب الضريبي على معدل الضريبة الفعلي Effective Tax Rate كما ورد في العديد من الدراسات السابقة (على سبيل المثال Cook et al. 2008; Chen et al. 2010; Hanlon and Heitzman 2010; Kim et al. 2011; Armstrong et al. 2012)، ويتم حساب معدل الضريبة الفعلي في ضوء نسبة ضريبة الدخل إلى صافي الربح قبل الضريبة. وكلما قل هذا المعدل كلما زادت احتمالية وجود أنشطة تجنب ضريبي لدى المنشأة.

ويمكن حساب معدل الضريبة الفعلي بطريقتين؛ **الطريقة الأولى** وهي طريقة معدل الضريبة الفعلي الكلي GAAP Effective Tax Rate (ETR)- الذي يتم حسابه في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها- ويتم حسابه عن طريق نسبة إجمالي كل من مصروف ضريبة الدخل عن السنة الحالية والضريبة المؤجلة إلى صافي الربح قبل الضريبة. أما **الطريقة الثانية** وتسمى طريقة معدل الضريبة الفعلي الحالي Current Effective Tax Rate الذي يتم حسابه أيضاً في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها عن طريق نسبة مصروف ضريبة الدخل في السنة الحالية إلى صافي الربح قبل الضريبة.

وسوف يعتمد الباحث عند قياس التجنب الضريبي على معدل الضريبة الفعلي الحالي Current Effective Tax Rate وذلك للعديد من الأسباب أهمها؛ أن تلك النسبة تعكس مدى التجنب الضريبي بما في ذلك إستراتيجيات تأجيل الضريبة كأحد مداخل التجنب الضريبي، كذلك تمثل مؤشر جيد لعدم الالتزام الضريبي (Salihu et al. 2013; Hanlon and Heitzman 2010).

بالإضافة لما تقدم سوف يعتمد الباحث على طريقة الفروق الضريبية Book Tax Difference (BTD) لقياس التجنب الضريبي لزيادة درجة الاعتمادية على نتائج البحث، ويتم حساب التجنب الضريبي في ضوء هذه الطريقة من خلال تحديد مقدار

الفروق بين صافي الربح المحاسبي وصافي الربح الضريبي عن سنة معينة، وكلما زادت تلك الفروق كلما زادت احتمالية وجود ممارسات تجنب ضريبي لدى المنشأة، وقد اعتمدت العديد من الدراسات السابقة على طريقة الفروق الضريبية لقياس التجنب الضريبي (على سبيل المثال Frank et al. 2009; Chen et al. 2010; Armstrong et al. 2012; Martinez and Ramalho 2014).

ويتم حساب الفروق الضريبية بالمعادلة التالية (Armstrong eta l. 2012):

Pre Tax Book Income – [(Taxable income – ΔCarry Forward Loss)]

حيث أن:

Pre Tax Book Income: الدخل المحاسبي قبل الضريبة.

Taxable income: الدخل الضريبي المقدر ويتم حسابه في ضوء مصروف ضريبة الدخل منسوباً إلى معدل الضريبة على الدخل.

ΔCarry forward loss: التغير في الخسائر المرحلة خلال الفترة.

وفي مصر يبلغ معدل الضريبة على دخل الشركات ٢٠%[(١)] في ضوء نص المادة (٤٩) من القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥، وبالتالي فإن الباحث سوف يستخدم هذا المعدل لحساب الدخل الضريبي المقدر.

٧-٢-٢ حوكمة الشركات:

توجد العديد من متغيرات حوكمة الشركات التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة والتي سوف يختبرها الباحث في هذا البحث، وتتمثل تلك المتغيرات فيما يلي:

- **هيكل المكلية:** سوف يختبر الباحث ثلاثة أنواع من هياكل الملكية وهي؛ الملكية العائلية؛ والملكية المؤسسية، والملكية الحكومية.

---

(١) أوضحت المادة (٤٩) من القانون ٥١ لسنة ٢٠٠٥ العديد من الاستثناءات على هذا المعدل حيث يصل معدل الضريبة على الدخل في بعض الحالات إلى ٤٠%، مثل أرباح هيئة قناة السويس والهيئة المصرية العامة للبترول والبنك المركزي وأرباح شركات البحث عن البترول والغاز وإنتاجها، وقد راعى الباحث عدم وجود أياً من تلك الحالات المستثناه ضمن عينة البحث.

- **استقلال مجلس الإدارة:** وسوف يتم قياسها في ضوء نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة، والجمع بين وظيفة المدير التنفيذي ورئاسة مجلس الإدارة.
- **جودة المراجعة الخارجية:** والتي سوف يتم قياسها في ضوء حجم مكتب المراجعة.

٧-٢-٣ المتغيرات الرقابية:

سوف يعتمد الباحث على العديد من المتغيرات الرقابية التي تؤثر بدرجة كبيرة على ممارسات التجنب الضريبي والتي يلزم إدخالها في النموذج لتحييدها وهي:

أ- **حجم المنشأة:** يعتبر حجم المنشأة أحد أهم خصائص المنشأة التي قد تؤثر على مستوى التجنب الضريبي، حيث تمتلك المنشآت كبيرة الحجم قوة اقتصادية وسياسية تفوق المنشآت الصغرى وبالتالي يتزايد لديها مستوى الاستثمار في أنشطة التخطيط الضريبي بهدف تخفيض معدل الضريبة الفعلي، وبالتالي فإنه من المتوقع تزايد مستوى التجنب الضريبي مع تزايد حجم المنشأة (Richardson et al. 2013; Minnick and Noga 2010).

ب- **حجم مجلس الإدارة:** أشارت نتائج دراسة Zemzem and Ftouhi (2013) إلى تزايد فعالية مجلس الإدارة في الرقابة على ممارسات التجنب الضريبي مع تزايد حجم المجلس. في المقابل، أوضحت نتائج بعض الدراسات Khaoula (2013) Boussaidi and Hamed (2015) عدم وجود تأثير معنوي لحجم المجلس على مستوى التجنب الضريبي. ومن ثم قام الباحث بإدخال حجم مجلس الإدارة كمتغير رقابي في النموذج البحثي.

ج- **معدل العائد على الأصول:** أوضحت نتائج العديد من الدراسات السابقة وجود علاقة إيجابية بين الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول ومستوى التجنب الضريبي (Huseynov and Klamn 2012; Richardson et al.

2013)، وبالتالي يتزايد مستوى التجنب الضريبي مع تزايد معدل العائد على الأصول.

د- **الرافعة المالية:** تقل الحاجة للتخطيط الضريبي مع تزايد الرافعة المالية؛ نظراً للمنافع الضريبية الناتجة عن التمويل عن طريق الديون(Badertscher et al. (2013. كذلك أوضحت نتائج بعض الدراسات السابقة أن هناك علاقة عكسية بين نسب الرافعة المالية ومستوى التجنب الضريبي ، وبالتالي كلما زادت الرافعة المالية لدى المنشأة كلما قل مستوى التجنب الضريبي (Graham and Tucker (2006; Frank et al. 2009.

هـ- **الخسائر المرحلة:** حيث من المتوقع انخفاض مستوى التجنب الضريبي مع وجود خسائر مرحلة لدى المنشأة في بداية السنة المالية (Badertscher et al. 2013).

<u>وفي ضوء ما سبق سوف يأخذ النموذج البحثي الشكل التالي:</u>

$$Y = B_o + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + B_5 X_5 + B_6 X_6 + B_7 X_7 + B_8 X_8 + B_9 X_9 + B_{10} X_{10} + B_{11} X_{11}$$

<u>حيث أن:</u>

- Y= مستوى التجنب الضريبي

وسوف يتم قياسه بطريقتين، طريقة معدل الضريبة الفعلي الحالي(Y_1) ، وطريقة الفروق الضريبية (Y_2) [1].

- X_1= متغير وهمي يأخذ القيمة (واحد) إذا كانت المنشأة عائلية، و(صفر) إذا كانت غير عائلية، وتصنف

[1] قامت العديد من الدراسات العملية بقسمة الفروق الضريبية إلى إجمالي الأصول في بداية السنة، وعندما قام الباحث بنسبة تلك الفروق إلى إجمالي الأصول نتج عن ذلك متغير غير موزع توزيعاً طبيعياً، فقد ارتفعت مقاييس التفرطح والالتواء لهذا المتغير وبلغ الانحراف المعياري ثلاثة أضعاف المتوسط، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة Guenther (2014) والتي أوضحت أن قسمة تلك الفروق إلى إجمالي الأصول يؤدي إلى انخفاض في معاملات الانحدار وهو ما يشير إلى وجود خطأ في القياس. لذلك قام الباحث بقسمة تلك الفروق على صافي الربح قبل الضرائب كما ورد في دراسة Zinn and Spengel. (2012)

الشركة على أنها عائلية إذا كانت ١٠% على الأقل من الأسهم مملوكة بواسطة عائلة معينة أو فرد معين (Maury 2006).

- X_2= نسبة الملكية المؤسسية في أسهم رأس المال، وهي عبارة عن نسبة ما تمتلكه الشركات القابضة، والمؤسسات المالية، وشركات التأمين، وصناديق الاستثمار في أسهم رأس المال.
- X_3= نسبة الملكية الحكومية في أسهم رأس المال، وهي عبارة عن نسبة ما تمتلكه الدولة أو الهيئات التابعة لها في أسهم رأس المال.
- X_4 = نسبة عدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة.
- X_5 = متغير وهمي يأخذ القيمة (واحد) إذا كانت وظيفة المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة يتم إسنادهم لنفس الشخص، وتأخذ القيمة (صفر) في خلاف ذلك.
- X_6 = متغير وهمي يأخذ القيمة (واحد) إذا كان المراجع الخارجي للمنشأة يرتبط بأحد مكاتب المراجعة الكبرى Big 4[1] وتأخذ القيمة (صفر) في خلاف ذلك.
- X_7 = حجم مجلس الإدارة ويتحدد عن طريق إيجاد اللوغاريتم الطبيعي لعدد أعضاء مجلس الإدارة.
- X_8 = حجم المنشأة ويتحدد عن طريق إيجاد اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة.

[1] مكاتب المراجعة الكبرى تتمثل فيما يلي؛ Ernst and Young, Deloitte Touche Tohmatsu, Price water House and Coopers, KPMG ،

- X_9 = معدل العائد على الأصـــول، ويتحدد في ضوء نسبة صافي الربح قبل الضرائب إلـــى إجمـــالي أصـــول المنشأة في بداية السنة.
- X_{10} = الرافعة المالية، وتم حسابها عن طريق نسبة الالتزامات طويلة الأجل إلى إجمالي أصول المنشأة.
- X_{11} = متغير وهمي يأخـــذ القيمـــة (واحد) إذا كانت هناك خسائر مرحلة لدى المنشأة وتأخذ القيمة (صفر) في خلاف ذلك.

٧-٣ نتائج الدراسة العملية:

٧-٣-١ الإحصاء الوصفي للمتغيرات:

يوضح الجدول رقم (٢) التالي، الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدارسة:

جدول رقم (٢) : الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدارسة

المتغير	المتوسط	الخطأ المعياري للمتوسط	الانحراف المعياري	الوسيط	أقل قيمة	أعلى قيمة
Y_1	,١٢٨	,٠٠٥	,٠٧٠٣	,١٣٩	,٠٠	,٣٧
Y_2	,٣٣٠	,٠٢٨	,٣٨٦	,٢٦٦	١.٠١-	١.٠١
X_1	,١٩٠	,٠٢٨	,٣٩٣	,٠٠٠	,٠٠	١
X_2	,١٥٧	,٠١٠	,١٤٤	,١٣٤	,٠٢-	,٦٥
X_3	,٢٠٧	,٠١٢	,١٦٥	,١٦٦	,٠٠	,٦٩
X_4	,٨٥٦	,٠٠٣	,٠٤٢٢	,٨٦٣	,٧٤	,٩٣
X_5	,٧١٩	,٠٣٢	,٤٥٠	١	,٠٠	١
X_6	,٤٧٦	,٠٣٦	,٥٠٠	,٠٠٠	,٠٠	١
X_7	,٩٨٩	,٠١١	,١٥٨	١	,٦٠	١.٣٨
X_8	٦.١٨٠	,٠٥٣	,٧٣٣	٦.٠٩٧	٤.٧٢	٧.٩٨
X_9	,١٢٢	,٠٠٤	,٠٥٦	,١٠٧	,٠٢	,٢٨
X_{10}	,٢٩٦	,٠٠٨	,١١٥	,٢٧٠	,١٠	,٦٤
X_{11}	,١١١	,٠٢٢	,٣١٥	,٠٠٠	,٠٠	١

ويلاحظ الباحث تعليقاً على أهم النتائج المستخلصة من الجدول رقم (٢) السابق ما يلي :

بلغ متوسط معدل الضريبة الفعلي ١٢.٨% ، كما بلغ متوسط نسبة الفروق الضريبية ٣٣%، وهو ما يشير إلى ارتفاع مستوى التجنب الضريبي في عينة الدراسة. كما بلغ متوسط الشركات العائلية في العينة ١٩%، أيضاً بلغ متوسط نسبة الملكية المؤسسية ١٥.٧%، كما بلغ متوسط نسبة الملكية الحكومية ٢٠.٧%.

أيضاً لاحظ الباحث ارتفاع نسبة الأعضاء الخارجيين في مجلس الإدارة لمنشآت العينة حيث بلغ متوسط تلك النسبة ٨٥.٦% ، كذلك بلغ متوسط حالات الجمع بين وظيفة المدير التنفيذي ورئاسة مجلس الإدارة ٧١.٩% وهو ما يعني تزايد حالات الجمع بين الوظيفتين بما يخالف قواعد حوكمة الشركات المستقر العمل بها. كما بلغ متوسط المنشآت التي تراجع بواسطة أحد المكاتب المراجعة الكبرى ٤٧.٦% من عينة الدراسة.

كما يوضح الجدول رقم (٣) التالي، مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدارسة:

جدول رقم (٣): مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدارسة

	Y_1	Y_2	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	X_6	X_7	X_8	X_9	X_{10}	X_{11}
Y_1	١												
Y_2	-٧٤٧,***	١											
X_1	-٠٩٢,	١٥٢,	١										
X_2	٢٨٧, ***	-٢٧٤, ***	-٢٣٥, ***	١									
X_3	-٣٣٦, ***	٣٣٤, ***	-١٢٩,*	-٢٩٩, ***	١								
X_4	٠٠٤,	-٠٩٢,	-٠٣٣,	-١٣٥,*	-٠٩٠,	١							
X_5	٠٢٣,	٠٦٦,	-١١٧,	-٠٣٢,	١١٤,	-١٠٠,	١						
X_6	٢٠٣, ***	-٢٤١, ***	٢١٢ , ***	٢٣٢, ***	-٣١٩, ***	١١٠,	-٢٧٧, ***	١					
X_7	-٠٩٤,	٠٣٠,	-٢١٨, ***	٠٣٢,	١٠٩,	١٦٩,**	-٠٩٣,	-٠٨٥,	١				
X_8	٠١٥,	٠٠٧,	١٤٣,**	١٥٠,**	-٠٦١,	٠١٨,	-١٢٧,*	٣٥٧, ***	٠٨٨,	١			
X_9	-٢١٢, ***	٢٨٠, ***	-٠٤٠,	٠٠٣,	٢٤٨, ***	-٠٢٦,	٠٢٢,	-٠٥٢,	٠٠١,	٠٩٦,	١		
X_{10}	٣٣٦, ***	-٢٨٤, ***	٠٠٣,	١١٢,	-١٦٩, **	٢٤٢, ***	٠٠١,	٠٨٩,	-٠٥١,	٠٣٥,	٠٩٥,	١	
X_{11}	-٠٦٨,	٠٣١,	٠٤٣,	-٠٣٧,	-٠٤١,	-٠٥٧,	-٠٧٩,	-١٣٥,*	-٠٠١,	-٢٥٥, ***	-٠٣٧,	-١٠٤,	١

حيث أن : * دالة عند مستوى معنوية < ١٠ %. ** دالة عند مستوى معنوية < ٥%. *** دالة عند مستوى معنوية < ١%.

ويلاحظ الباحث تعليقاً على الجدول رقم (٣) السابق ما يلي:

١) توجد علاقة عكسية معنوية بين معدل الضريبة الفعلي (ETR) ونسبة الفروق الضريبية (BTD)، حيث بلغ معامل الارتباط (-,٧٤٧)، وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية أقل من ١%، وبالتالي كلما زادت الفروق الضريبية كلما قل معدل الضريبة الفعلي.

٢) توجد علاقة عكسية غير معنوية بين المكلية العائلية ومعدل الضريبة الفعلي فقد بلغ معامل الارتباط (-,٠٩)، كما توجد علاقة طردية غير معنوية بين الملكية العائلية ونسبة الفروق الضريبية فقد بلغ معامل الارتباط (,١٥٢)، مما يشير إلى عدم وجود علاقة بين الملكية العائلية والتجنب الضريبي.

٣) توجد علاقة طردية معنوية بين نسبة الملكية المؤسسية ومعدل الضريبة الفعلي حيث بلغ معامل الارتباط (,٢٨٧)، وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية أقل من ١%، كما توجد علاقة عكسية معنوية بين نسبة الملكية المؤسسية ونسبة الفروق الضريبية فقد بلغ معامل الارتباط (-,٢٧٤)، وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية أقل من ١%، مما يشير إلى انخفاض مستوى التجنب الضريبي مع تزايد نسبة الملكية المؤسسية في المنشأة.

٤) توجد علاقة عكسية معنوية بين نسبة الملكية الحكومية ومعدل الضريبة الفعلي حيث بلغ معامل الارتباط (-,٣٣٦)، وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية أقل من ١%، كما توجد علاقة طردية معنوية بين نسبة الملكية الحكومية ونسبة الفروق الضريبية فقد بلغ معامل الارتباط (,٣٣٤)، وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية أقل من ١%، مما يشير إلى تزايد مستوى التجنب الضريبي مع تزايد نسبة الملكية الحكومية في المنشأة.

٥) توجد علاقة طردية غير معنوية بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ومعدل الضريبة الفعلي فقد بلغ معامل الارتباط (,٠٠٤)، كما توجد علاقة عكسية غير معنوية بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ونسبة الفروق الضريبية فقد بلغ معامل الارتباط (-,٠٩٢)، مما يشير إلى عدم وجود علاقة بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين في مجلس الإدارة والتجنب الضريبي.

٦) توجد علاقة طردية غير معنوية بين الجمع بين وظيفة المدير التنفيذي ورئاسة مجلس الإدارة ومعدل الضريبة الفعلي فقد بلغ معامل الارتباط (,٠٢٣)، كما توجد علاقة طردية غير معنوية بين الجمع بين وظيفة المدير التنفيذي ورئاسة مجلس الإدارة ونسبة الفروق الضريبية فقد بلغ معامل الارتباط (,٠٦٦)، مما يشير إلى عدم وجود علاقة بين كل من الجمع بين وظيفة المدير التنفيذي ورئاسة مجلس الإدارة وبين التجنب الضريبي.

٧) توجد علاقة طردية معنوية بين حجم مكتب المراجعة ومعدل الضريبة الفعلي فقد بلغ معامل الارتباط (,٢٠٣)، وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية أقل من ١%، كما توجد علاقة عكسية معنوية بين حجم مكتب المراجعة ونسبة الفروق الضريبية فقد بلغ معامل الارتباط (-,٢٤١)، وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية أقل من ١%، مما يشير إلى انخفاض مستوى التجنب الضريبي لدى المنشآت التي تراجع بواسطة أحد مكاتب المراجعة الكبرى.

٨) توجد علاقة عكسية غير معنوية بين حجم مجلس الإدارة ومعدل الضريبة الفعلي فقد بلغ معامل الارتباط (-,٠٩٤)، كما توجد علاقة طردية غير معنوية بين حجم مجلس الإدارة ونسبة الفروق الضريبية فقد بلغ معامل الارتباط (,٠٣٠)، مما يشير إلى عدم وجود علاقة بين حجم مجلس الإدارة وبين التجنب الضريبي.

٩) توجد علاقة طردية غير معنوية بين حجم المنشأة ومعدل الضريبة الفعلي فقد بلغ معامل الارتباط (,٠١٥)، كما توجد علاقة طردية غير معنوية بين حجم المنشأة ونسبة الفروق الضريبية فقد بلغ معامل الارتباط (,٠٠٧)، مما يشير إلى عدم وجود علاقة بين حجم المنشأة والتجنب الضريبي.

١٠) توجد علاقة عكسية معنوية بين معدل العائد على الأصول ومعدل الضريبة الفعلي حيث بلغ معامل الارتباط (-,٢١٢)، وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية أقل من ١%، كما توجد علاقة طردية معنوية بين معدل العائد على الأصول ونسبة الفروق الضريبية فقد بلغ معامل الارتباط (,٢٨)، وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية أقل من ١%، مما يشير إلى تزايد مستوى التجنب الضريبي مع تزايد معدل العائد على الأصول.

١١) توجد علاقة طردية معنوية بين نسبة الالتزامات طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول ومعدل الضريبة الفعلي فقد بلغ معامل الارتباط (,٣٣٦)، وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية أقل من ١%، كما توجد علاقة عكسية معنوية بين نسبة الالتزامات طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول ونسبة الفروق الضريبية فقد بلغ معامل الارتباط (-,٢٨٤)، وهذه العلاقة دالة عند مستوى معنوية أقل من ١%، مما يشير إلى انخفاض مستوى التجنب الضريبي لدى المنشآت التي تتزايد بها نسبة الالتزامات طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول.

١٢) توجد علاقة عكسية غير معنوية بين وجود خسائر مرحلة لدى المنشأة ومعدل الضريبة الفعلي فقد بلغ معامل الارتباط (-,٠٦٨)، كما توجد علاقة طردية غير معنوية بين الجمع بين وجود خسائر مرحلة لدى المنشأة ونسبة الفروق الضريبية فقد بلغ معامل الارتباط (,٠٣١)، مما يشير إلى عدم وجود علاقة بين كل من وجود خسائر مرحلة لدى المنشأة ومستوى التجنب الضريبي.

٧-٣-٢ نتائج تحليل الانحدار:

اعتمد الباحث عند تحليل البيانات على نموذج الانحدار الخطي بطريقة المربعات الصغرى(Ordinary Least Squares (OLS، لتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وهو التجنب الضريبي والذي تم قياسه بطريقتين كما تقدم، لذلك قام الباحث بتشغيل نموذج الانحدار مرتين، **الأولى** لقياس أثر المتغيرات البحثية على معدل الضريبة الفعلي **والثانية** لقياس أثر المتغيرات البحثية على نسبة الفروق الضريبية.

١- اختبار معنوية جودة توفيق نماذج الانحدار:

يوضح الجدول رقم (٤) التالي اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

جدول رقم (٤): جودة توفيق نماذج الانحدار

نموذج الانحدار	F.test		R^2	Adjusted R^2
	القيمة	مستوى المعنوية		
معدل الضريبة الفعلي Y_1 (ETR)	٦.٦٤١	,٠٠٠	,٢٩٢	,٢٤٨
نسبة الفروق الضريبية Y_2 (BTD)	٧.٢١٥	,٠٠٠	,٣١٠	,٢٦٧

ويلاحظ الباحث تعليقاً على الجدول رقم (٨/٤) السابق ما يلي:

يوضح معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 نسبة التغير في المتغير التابع والتي تفسرها المتغيرات المستقلة، ويلاحظ أن معامل التحديد لنماذج الانحدار المختلفة بلغ (,٢٤٨ ، ,٢٦٧) على التوالي، مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ٢٤.٨% من التغير في معدل الضريبة الفعلي، بينما تفسر ٢٦.٧% من التغير في نسبة الفروق الضريبية. كما يلاحظ أن نماذج الانحدار معنوية عند مستوى أقل من ١%، مما يدل على جودة توفيق نماذج الانحدار.

٢- تقدير معلمات النموذج:

يوضح الجدول رقم (٥) التالي تقدير معلمات نماذج الانحدار بهدف قياس أثر المتغيرات المستقلة على معدل الضريبة الفعلي:

جدول رقم (٥): تقدير معلمات النموذج

المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة B	T. Test		VIF
		القيمة	مستوى المعنوية	
نموذج الانحدار الأول: أثر الحوكمة على معدل الضريبة الفعلي Y1 (ETR)				
الثابت (Constant)	,٢٥١	٢.٣٦٩	,٠١٩	
X_1	,٠٢٢ -	١.٧٢٠-	,٠٨٧	١.٢٦٧
X_2	,٠٦٧	١.٨٧٨	,٠٦٢	١.٣٦٤

X_3	,٠٧٥ –	٢.٣٩٢–	,٠١٨	١.٣٦٤
X_4	,١٢٤ –	١.٠٧٨–	,٢٨٢	١.٢٠٢
X_5	,٠١٠	,٩٩٠	,٣٢٤	١.١٢٥
X_6	,٠١٨	١.٦٩٥	,٠٩٢	١.٤٥٠
X_7	,٠٣١ –	١.٠٣٠–	,٣٠٤	١.١٣٩
X_8	,٠٠٣ –	,٤٠٣ –	,٦٨٨	١.٢٩٠
X_9	,٢٤٧ –	٢.٩٧٣–	,٠٠٣	١.١٠٩
X_{10}	,١٨٩	٤.٥٩٥	,٠٠٠	١.١٤٤
X_{11}	,٠٠٦ –	,٤٢٨ –	,٦٦٩	١.١٢٣
نموذج الانحدار الثاني: أثر الحوكمة على الفروق الضريبية Y_2 (BTD)				
الثابت (Constant)	,٢٤٧	,٤٣٠	,٦٦٨	
X_1	,١٩٥	٢.٨٢٤	,٠٠٥	١.٢٦٧
X_2	,٣٢١ –	١.٦٤٨–	,١٠١	١.٣٦٤
X_3	,٣٥٠	٢.٠٥٦	,٠٤١	١.٣٦٤
X_4	,٠٦٢ –	,٠٩٩ –	,٩٢١	١.٢٠٢
X_5	,٠٠٦	,٠٩٩	,٩٢١	١.١٢٥
X_6	,١٤٦–	٢.٥٠٦–	,٠١٣	١.٤٥٠
X_7	,٠٦٨	,٤١٩	,٦٧٥	١.١٣٩
X_8	,٠٢٠	,٥٣٧	,٥٩٢	١.٢٩٠
X_9	١.٧٨٠	٣.٩٥٠	,٠٠٠	١.١٠٩
X_{10}	,٨٧٠–	٣.٨٨٩–	,٠٠٠	١.١٤٤
X_{11}	,٠٨٧	١.٠٧٥	,٢٨٤	١.١٢٣

حيث أن: * دالة عند مستوى معنوية <١٠% ، ** دالة عند مستوى معنوية < ٥%، *** دالة عند مستوى معنوية <١%.

يلاحظ الباحث عند إجراء اختبار Variance Inflation Factor (VIF) وذلك لقياس مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة معاً، أن قيمة (VIF) في حدود ٤فأقل مما يعني أن نماذج الانحدار لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطي.

كما يلاحظ الباحث تعليقاً على الجدول رقم (٥) السابق ما يلي:

١) تؤثر الملكية العائلية تأثيراً سلبياً على معدل الضريبة الفعلي وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٠%، كما تؤثر تأثيراً إيجابياً على نسبة الفروق الضريبية عند مستوى معنوية أقل من ١%، الأمر الذي يعني تزايد مستوى التجنب الضريبي لدى المنشآت العائلية مقارنة بالمنشآت غير العائلية.

٢) تؤثر الملكية المؤسسية تأثيراً إيجابياً على معدل الضريبة الفعلي وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٠%، كما تؤثر تأثيراً سلبياً على نسبة الفروق الضريبية إلا أن هذا التأثير غير معنوي، الأمر الذي يعني انخفاض مستوى التجنب الضريبي مع تزايد نسبة الملكية المؤسسية في المنشأة.

٣) تؤثر الملكية الحكومية تأثيراً سلبياً على معدل الضريبة الفعلي وذلك عند مستوى معنوية أقل من ٥%، كما تؤثر تأثيراً إيجابياً على نسبة الفروق الضريبية عند مستوى معنوية أقل من ٥%، الأمر الذي يعني تزايد مستوى التجنب الضريبي مع تزايد نسبة الملكية الحكومية في المنشأة.

٤) تؤثر نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة تأثيراً سلبياً على معدل الضريبة الفعلي وتأثيراً سلبياً أيضاً على نسبة الفروق الضريبية إلا أن هذا التأثير غير معنوي في الحالتين؛ الأمر الذي يعني أن نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة ليس لها أي تأثير على مستوى التجنب الضريبي.

٥) يؤثر الجمع بين وظيفة المدير التنفيذي ورئاسة مجلس الإدارة تأثيراً إيجابياً على معدل الضريبة الفعلي وتأثيراً إيجابياً أيضاً على نسبة الفروق الضريبية إلا أن التأثير غير معنوي في الحالتين؛ الأمر الذي يعني أن الجمع بين وظيفة المدير التنفيذي ورئاسة مجلس الإدارة ليس لها أي تأثير على مستوى التجنب الضريبي في المنشأة.

٦) يؤثر حجم مكتب المراجعة تأثيراً إيجابياً على معدل الضريبة الفعلي وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٠%، كما يؤثر تأثيراً سلبياً على نسبة الفروق الضريبية عند مستوى معنوية أقل من ٥%، الأمر الذي يعني انخفاض مستوى التجنب الضريبي لدى المنشآت التي يتم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الكبرى.

٧) يؤثر حجم مجلس الإدارة تأثيراً سلبياً على معدل الضريبة الفعلي وتأثيراً إيجابياً على نسبة الفروق الضريبية إلا أن هذا التأثير غير معنوي في الحالتين؛ الأمر الذي يعني أن حجم مجلس الإدارة ليس له أي تأثير على مستوى التجنب الضريبي.

٨) يؤثر حجم المنشأة تأثيراً سلبياً على معدل الضريبة الفعلي وتأثيراً إيجابياً على نسبة الفروق الضريبية إلا أن هذا التأثير غير معنوي في الحالتين، وبالتالي فإن حجم المنشأة ليس له أي تأثير على مستوى التجنب الضريبي.

٩) يؤثر معدل العائد على الأصول تأثيراً سلبياً على معدل الضريبة الفعلي وتأثيراً إيجابياً على نسبة الفروق الضريبية وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١% في الحالتين، مما يعني تزايد مستوى التجنب الضريبي مع زيادة معدل العائد على الأصول.

١٠) تؤثر نسبة الالتزامات طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول تأثيراً إيجابياً على معدل الضريبة الفعلي وتأثيراً سلبياً على نسبة الفروق الضريبية عند مستوى معنوية أقل من ١% في الحالتين، مما يعني انخفاض مستوى التجنب الضريبي مع تزايد هذه النسبة.

١١) تؤثر الخسائر المرحلة تأثيراً سلبياً على معدل الضريبة الفعلي وتأثيراً إيجابياً على نسبة الفروق الضريبية إلا أن هذا التأثير غير معنوي في الحالتين، وبالتالي فإن الخسائر المرحلة ليس لها أي تأثير على مستوى التجنب الضريبي.

وعلى هذا يرى الباحث إمكانية قبول الفرض الأول – **والخاص بوجود تأثير معنوي للملكية العائلية على مستوى التجنب الضريبي**، نظراً لانخفاض معدل الضريبة الفعلي وتزايد نسبة الفروق الضريبية في المنشآت العائلية بشكل معنوي، وهو ما يعني تزايد مستوى التجنب الضريبي بشكل ملحوظ لدى المنشآت العائلية مقارنة بالمنشآت غير

العائلية. وقد توافقت تلك النتيجة مع نتائج دراسة كل من Martinez and Ramalho (2014); Annuar et al. (2014) وقد يرجع ذلك إلى انتشار ثقافة التجنب الضريبي في جمهورية مصر العربية. كذلك قد لا تهتم الإدارة في تلك المنشآت من تسرب حملة الأسهم في ظل وجود سوق مالية ناشئة، في نفس الوقت الذي قد ينظر فيه حملة الأسهم للتجنب الضريبي نظرة إيجابية.

أيضاً تم قبول الفرض الثاني قبولاً جزئياً– **والخاص بوجود تأثير معنوي لنسبة الملكية المؤسسية على مستوى التجنب الضريبي،** نظراً لتزايد معدل الضريبة الفعلي بشكل معنوي مع تزايد نسبة الملكية المؤسسية، وعدم وجود تأثير معنوي للملكية المؤسسية على نسبة الفروق الضريبية. وهو ما يشير جزئياً إلى انخفاض ممارسات التجنب الضريبي مع تزايد نسبة الملكية المؤسسية، وتتفق تلك النتيجة مع نتائج دراسة Khurana and Moser (2013)، وعلى هذا يمكن القول أن الملكية المؤسسية تساهم في تحسين جودة نظم حوكمة الشركات والعمل على الحد من المخاطر المرتبطة بالتجنب الضريبي بهدف تعظيم القيمة في الأجل الطويل.

كذلك سوف يتم قبول الفرض الثالث– **والخاص بوجود تأثير معنوي للملكية الحكومية على مستوى التجنب الضريبي،** نظراً لانخفاض معدل الضريبة الفعلي وتزايد نسبة الفروق الضريبية بشكل معنوي مع تزايد نسبة الملكية الحكومية في منشآت الأعمال. وهو ما يعني تزايد مستوى التجنب الضريبي مع تزايد نسبة الملكية الحكومية في المنشآت، وتتفق تلك النتيجة مع نتائج دراسة كل من Salihu et al. (2014); Mafrolla and Elisabetta (2015) ويرى الباحث أن تلك النتيجة تتفق مع وجهة النظر الخاصة بانخفاض المخاطر المرتبطة بالتجنب الضريبي مع تزايد نسبة الملكية الحكومية–في ضوء ما تتمتع به تلك المنشآت من روابط سياسية– وعلى هذا يتزايد مستوى التجنب الضريبي تبعاً لذلك.

بينما سوف يتم رفض الفرض الرابع – **والخاص بوجود تأثير معنوي للجمع بين وظيفة المدير التنفيذي ورئاسة مجلس الإدارة (Duality) على مستوى التجنب**

الضريبي. لعدم وجود أي تأثير معنوي للجمع بين الوظيفتين على معدل الضريبة الفعلي ونسبة الفروق الضريبية. وتتفق تلك النتيجة مع نتائج دراسة كل من Minnick and Noga (2010); Zemzem and Ftouhi (2013). أيضاً تم رفض الفرض الخامس – **والخاص بوجود تأثير معنوي لنسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين على مستوى التجنب الضريبي.** لعدم وجود أي تأثير معنوي لهذه النسبة على معدل الضريبة الفعلي ونسبة الفروق الضريبية، **وتتفق تلك النتيجة مع نتائج دراسة** Zemzem and Ftouhi (2013).

ويرى الباحث أن عدم وجود تأثير لأي من المتغيرين السابقين – كمتغيرات لاستقلال مجلس الإدارة – قد يرجع من وجهة نظر الباحث إلى أن هذه المتغيرات قد تكون غير مؤثرة في قرار التجنب الضريبي وإنما قد يتوقف قرار التجنب الضريبي على عوامل أخرى خارج نطاق هذا البحث مثل هيكل المكافآت الإدارية في المنشأة ومدى ارتباط تلك المكافآت بحجم الوفورات الضريبية والخبرات المالية المتاحة في مجلس الإدارة.

أخيراً سوف يتم قبول الفرض الخامس – **والخاص بوجود تأثير معنوي لحجم مكتب المراجعة على مستوى التجنب الضريبي،** نظراً لتزايد معدل الضريبة الفعلي وانخفاض نسبة الفروق الضريبية بشكل معنوي مع تزايد حجم مكتب المراجعة. وهو ما يعني انخفاض مستوى التجنب الضريبي لدى المنشآت التي تراجع بواسطة أحد مكاتب المراجعة الكبرى Big 4، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Richardson et al. (2013)، ويرى الباحث أن تلك النتيجة تتفق مع الرأي القائل بأن مكاتب المراجعة الكبرى تساهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وتعمل على تحسين مستوى الشفافية والإفصاح والحد من التصرفات الانتهازية.

٨- الخلاصة والنتائج والتوصيات:

حاز موضوع التجنب الضريبي وحوكمة الشركات على اهتمام العديد من الدراسات في الآونة الأخيرة نظراً للآثار السلبية لتلك الظاهرة على الاقتصاد القومي،

واتجهت العديد من تلك الدراسات لفحص محددات التجنب الضريبي في الدول المختلفة، وقد حاز مفهوم حوكمة الشركات على نصيب أكبر في تلك الدراسات وخاصة مع تطور هذا المفهوم ليأخذ في اعتباره المعاملة الأخلاقية لأصحاب المصالح.

وقد تناول الباحث في هذه الدراسة مفهوم التجنب الضريبي والمفاهيم ذات العلاقة، والمنافع والتكاليف المرتبطة بالتجنب الضريبي، ثم تناول الباحث التجنب الضريبي في ضوء نظرية الوكالة، ثم تطرق الباحث لحوكمة الشركات والتجنب الضريبي من منظور دعم القيمة، وأخيراً تناول الباحث الدراسات السابقة والتي تم صياغة الفروض في ضوئها، كما تم إختبار تلك الفروض من خلال دراسة عملية تمت في البيئة المصرية لعينة مكونة من ٥٠ منشأة من أنشط خمسون منشأة في البورصة خلال الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠ ليصبح حجم المشاهدات النهائية ١٨٩ مشاهدة.

وقد أسفرت نتائج الدراسة العملية عن مجموعة من النتائج أهمها؛ تزايد مستوى التجنب الضريبي في المنشآت العائلية، كما يتزايد مستوى التجنب الضريبي أيضاً مع تزايد نسبة الملكية الحكومية، بينما يقل مستوى التجنب الضريبي مع تزايد نسبة الملكية المؤسسية.

أيضاً أوضحت النتائج عدم وجود تأثير للمتغيرات الخاصة باستقلال مجلس الإدارة على مستوى التجنب الضريبي، وقد تمثلت متغيرات استقلال مجلس الإدارة التي تم اختبارها في؛ الجمع بين وظيفة المدير التنفيذي ورئاسة مجلس الإدارة (Duality) ونسبة الأعضاء غير التنفيذيين.

وأخيراً أوضحت النتائج أن المنشآت التي تقوم بتعيين أحد مكاتب المراجعة الكبرى تعرض مستويات أقل من التجنب الضريبي.

لذلك يوصي الباحث بالعمل على تحقيق مزيد من الاهتمام بمفهوم التجنب الضريبي في البيئة المصرية، بما يساهم في الحد من تلك الممارسات ويمكن تحقيق ذلك من خلال العديد من الأدوات وهي:

- زيادة العقوبات والغرامات المفروضة على المنشآت في حالة التهرب والتجنب الضريبي التعسفي.
- يجب إضافة مادة في قانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ توضح الفرق بين التجنب الضريبي **المقبول والتعسفي** على أن توضح اللائحة التنفيذية للقانون حالات التجنب الضريبي المقبول والتعسفي حصراً على أن يتم تحديثها باستمرار في ضوء ما يفرز عنه الواقع العملي من تكنولوجيا التجنب الضريبي[1].
- يجب أن تفرض هيئة سوق المال عقوبات على المنشآت التي تتورط في أنشطة التجنب الضريبي.
- يجب أن تنص قواعد حوكمة الشركات الحالية صراحة على أن مصلحة الضرائب تُعد أحد أصحاب المصالح في المنشأة وبالتالي يجب معاملتها بطريقة أخلاقية تضمن تحقيق الالتزام الضريبي.
- يجب العمل على تحسين حوكمة الشركات في المنشآت العائلية وتلك التي تتزايد بها نسبة الملكية الحكومية.

٩- مقترحات لأبحاث مستقبلية.

يقترح الباحث العديد من الأبحاث المستقبلية في البيئة المصرية امتدادا لهذا البحث؛ ومن هذه الأبحاث ما يلي:

- أثر خطط المكافآت الإدارية على مستوى التجنب الضريبي.
- دور لجان المراجعة في الحد من التجنب الضريبي.
- دور المراجعة الداخلية في إدارة الخطر الضريبي.
- أثر التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على التجنب الضريبي.
- أثر الخدمات الاستشارية التي يقدمها المراجع الخارجي لعميل المراجعة على التجنب الضريبي.

---

[1] تناولت التعديلات الأخيرة على قانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥- والتي تمت بصدور القانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٤ - التجنب الضريبي في المادة رقم (٩٢) مكرر إلا أن المادة كانت أكثر عمومية وغموضاً ولم تفرق بين التجنب الضريبي المقبول والتعسفي.

المراجع العربية:

- البورصة المصرية. ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٠. ***كتاب الإفصاح***. البورصة المصرية، جمهورية مصر العربية.
- القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥. ***قانون الضريبة على الدخل***. موقع مصلحة الضرائب المصرية، متاح على الموقع التالي: **http://www.incometax.gov.eg/new-law.asp**
- صديق، رمضان. ٢٠١١. ***التجنب الضريبي بين الإباحة والحظر في التشريع المقارن والمصري***. دار النهضة العربية، دار الطنانى للنشر والتوزيع، عابدين القاهرة. جمهورية مصر العربية.
- عبد الله، سيد حسن. ٢٠٠٧. تجنب الضريبة في ميزان الفقه الإسلامي. ***مجلة الشريعة والقانون*** ٢٩: ٢٩٣-٣٤٤.
- نور، عبد الناصر و إبراهيم، محمود.١٩٩٩. التخطيط الضريبي. دراسة ميدانية على الشركات الأردنية المساهمة في قطاع الخدمات، ***مجلة اربد للبحوث والدراسات جامعة أربد الأهلية***- المجلد الأول ٢ : ١٣-٤٨.

المراجع الأجنبية:

- Abdul Wahab, N. S., and K. Holland. 2012. Tax planning, corporate governance and equity value. ***The British Accounting Review*** 44: pp. 111–124.
- Aggarwal, R., E. Isil, F. Miguel, and P. Matos. 2011. Does governance travel around the world? Evidence from institutional investors. ***Journal of Financial Economics***100:154–181.
- Annuar, H. A. , I. A. Salihu, and S. N. Obid. 2014. Corporate ownership, governance and tax avoidance: An interactive effects. ***Procedia - Social and Behavioral Sciences*** 164: 150 – 160.
- Armstrong, C., J. L. Blouin, and A. D. Jagolinzer. 2015. Corporate governance, incentives, and tax avoidance. ***Journal of Accounting and Economics***60:1–17.
- Armstrong, C., J. L. Blouin, and D. Larcker. 2012. The incentives for tax planning. ***Journal of Accounting and Economics***53(1):391-411.
- Badertscher, B. A., S. H. Katz, and S. O. Rego. 2013. The separation of ownership and control and corporate tax avoidance. ***Journal of Accounting and Economics56***: 228–250.
- Becker, C. L., M. L. Defond, and J. Jiambalvo. 1998. The effect of audit quality on earnings management. ***Contemporary Accounting Research*** 15 (Spring): 1–24.
- Bird, A., and S. A. Karolyi. 2015. Governance and taxes: Evidence from regression discontinuity. Working paper, Tepper School of Business, Carnegie Mellon University.
- Boussaidi, A. and M. S. Hamed . 2015. The impact of governance mechanisms on tax aggressiveness: Empirical evidence from Tunisian context. ***Journal of Asian Business Strategy*** 5(1): 1-12.

- Brennan, N., and M. McDermott, M. 2004. Alternative perspectives on independence of directors. ***Corporate Governance: An International Review*** 12:325–336.
- Cadbury Committee.1992. ***Report of The Committee on The Financial Aspects of Corporate Governance***. London: Gee.
- Chan, K. H., P. L. L. Mo., and A. Y. Zhou. 2013. Government ownership, corporate governance and tax aggressiveness: evidence from China. ***Accounting and Finance***53:1029–1051.
- Chen, S., X. Chen, Q. Cheng, T. Shevlin. 2010. Are family firms more tax aggressive than non-family firms?. ***Journal of Financial Economics*** 95 (Jan):41–61.
- Christensen, J. and R. Murphy. 2004. The social irresponsibility of corporate tax avoidance: taking CSR to the bottom line. ***Development***47: 37-44.
- Chtourou, S. M., J. Bedard, and L. Courteau. 2001. Corporate governance and earnings management. Working Paper, University of Laval, Canada.
- Committee on Corporate Governance. 1998. ***Final Report***. London: Gee.
- Connelly , B. L., R. E. Hoskisson, L. Tihanyi, and S. T. Certo. 2010. Ownership as a form of corporate governance. ***Journal of Management Studies*** (Dec):1561-1589.
- Cook, K. R. Huston, and T. Omer. 2008. Earnings management through effective tax rates: The effects of tax planning investment and the Sarbanes-Oxley Act of 2002. ***Contemporary Accounting Research*** 25(2): 447-471.
- Desai, M., and D. Dharmapala. 2006. Corporate tax avoidance and high-powered incentives. ***Journal of Financial Economics***79:145-179.
- Desai, M., 2005. The degradation of reported corporate profits. ***Journal of Economic Perspectives***19: 171–192.
- Desai, M., and D. Dharmapala. 2009a. Corporate tax avoidance and firm value. ***Review of Economics and Statistics*** 91:537–546.
- Desai, M., and D. Dharmapala. 2009b. Earnings management, corporate tax shelters, and book-tax alignment. ***National Tax Journal*** 62:169–186.
- Dunbar, A., H. Danielle, P. John, and P. George . 2010. What do measures of tax aggressiveness measure?. ***Proceedings of the National Tax Association Annual Conference on Taxation***:18-26.
- Dyreng, S. D., M. Hanlon, and E. L. Maydew. 2008. Long-run corporate tax avoidance. ***The Accounting Review*** 83(1):61-82.
- Faccio, M., R. Masulis and J. J. McConnell. 2006. Political connections and corporate bailouts. ***Journal of Finance***61: 2597-2635.
- Fiani and Partners. (2006-2007 to 2010-2011). ***Kompass Egypt Financial*** Year Book, Egypt.

- Francis, J. R ., E. L. Maydew , and H. C. Sparks. 1999 .The role of big 6 auditors in the credible reporting of accruals. ***Auditing : A Journal of Practice & Theory*** 18 (fall): 17 – 34.
- Frank, M. M., L. J. Lynch, and S. O. Rego. 2009. Tax reporting aggressiveness and its relation to aggressive financial reporting. ***The Accounting Review***84(2):467-496.
- Graham, J., and A. Tucker. 2006. Tax shelters and corporate debt policy. ***Journal of Financial Economics***81:563–594.
- Guenther, D. A. 2014. Measuring corporate tax Avoidance: Effective tax rates and book-tax differences. Working paper, University of Oregon, Eugene, USA.
- Hanlon, M., and J. B. Slemrod. 2009. What does tax aggressiveness signal? Evidence from stock price reactions to news about tax shelter involvement. ***Journal of Public Economics*** 93(1–2):126–141.
- Hanlon, M., and S. Heitzman. 2010. A review of tax research. ***Journal of Accounting and Economics***50(2-3):127-178.
- Hsu, P. H., J. A. Moore, and D. O. Neubaum. 2014. Tax avoidance, financial experts on the board, and business strategy. Working paper, College of Business California State University, East Bay.
- Huseynov, F., and Bonnie K. 2012. Tax avoidance, tax management and corporate social responsibility. ***Journal of Corporate Finance*** 18(4): 804-827.
- Janssen, B., H. Vandenbussche, and K. Crabbé. 2005. Corporate tax savings when hiring a Big 4 auditor: Empirical evidence for Belgium. Working paper, Catholic University of Leuven.
- Jeong, S. W., and J. Rho. 2004. Big six auditors and audit quality : The Korean evidence. ***The International Journal of Accounting*** 39:175-196.
- Jian, M., W. Li., and H. Zhang. 2012 . How does state ownership affect tax avoidance? Evidence from China. Working paper, Nanyang Technological University.
- Kanagaretnam, K., G. J. Lobo, and D. J. Whalen. 2007. Does good corporate governance reduce information asymmetry around quarterly earnings announcements?. ***Journal of Accounting and Public Policy*** 26: 497–522.
- Katz, S., U. Khan, A. P. Schmidt. 2015. Tax avoidance and DuPont measures of future performance. Working paper, Columbia Business School.
- Khaoula, A. 2013. Does corporate governance affect tax planning? Evidence from American companies. ***International Journal of Advanced Research***1(10): 864-873.
- Khaoula, A., Z. M. Ali. 2012. The board of directors and the corporate tax planning: Empirical Evidence from Tunisia. ***International Journal of Accounting and Financial Reporting***2(2): 142-157.

- Khurana, I. K. and W. J. Moser. 2013. Institutional shareholders' investment horizons and tax avoidance. ***Journal of the American Taxation Association*** 35(1):111–134.
- Kim, J. B., Y. Li, L. Zhang. 2011. Corporate tax avoidance and stock price crash risk: Firm-level analysis. ***Journal of Financial Economics***100: 639-662.
- KPMG. 2009. Aggressive tax planning, Working paper, Finances Québec, January.
- Lanis, R., and G. Richardson. 2011. The effect of board of director composition on corporate tax aggressiveness. ***Journal of Accounting and Public Policy***30(1):50–70.
- Lestari, N. 2014.The effect of tax planning to firm value with moderating boar diversity. Working paper, Batam State Polytechnic Parkway Street Batam Center, Batam, Indonesia.
- Lietz , G. 2013. Tax avoidance vs. tax aggressiveness: A unifying conceptual framework. Working paper, University of Münster.
- Mafrolla, E., and E. Elisabetta. 2015. Government ownership and corporate tax avoidance: Evidence from a Western economic context. ***38th EAA Conference, April***.
- Mahenthiran, S. and J. Kasipillai. 2012. Influence of ownership structure and corporate governance on effective tax rates and tax planning: Malaysian evidence. ***Australian Tax Forum***27(4):941-969.
- Martinez, A. L., and G. C. Ramalho. 2014. Family firms and tax aggressiveness in Brazil. ***International Business Research7***(3):129-136.
- Maury, B., 2006. Family ownership and firm performance: empirical evidence from Western European corporations. ***Journal of Corporate Finance*** 12: 321–341.
- McGuire, S. T., T. C. Omer, and D. Wang .2012. Tax avoidance: Does tax-specific industry expertise make a difference?. ***The Accounting Review*** 87(3): 975-1003.
- Minnick, K. and T. Noga. 2010. Do corporate governance characteristics influence tax management?. ***Journal of Corporate Finance***16:703-718.
- OECD. 2004. OECD Principles of Corporate Governance. ***Organization for economic operation and development***. OECD publications, 2, rue André-Pascal, Paris, France.
- OECD. 2011. The Role of Institutional Investors in Promoting Good Corporate Governance, Corporate Governance, ***Organization for economic operation and development*** . OECD PUBLISHING, 2, rue André-Pascal, 75775 PARIS CEDEX 16.
- Phyllis, L. M. 2003. Tax Avoidance and Anti-avoidance Measures in Major Developing Economies. ***Green Wood publishing Group***, U.S.A, P.1.

- Rego, S. O., and R. Wilson. 2012. Equity risk incentives and corporate tax aggressiveness. ***Journal of Accounting Research*** 50: 775-810.
- Richardson, G., G. Taylor, and R. Lanis. 2013. The impact of board of director oversight characteristics on corporate tax aggressiveness: An empirical analysis. ***J. Account. Public Policy*** 32: 68–88.
- Salihu, I. A., S. N. S. Obid, and H. A. Annuar. 2013. Measures of tax avoidance: Empirical evidence from an emerging economy. ***International Journal of Business And society***14 (3): 412-427.
- Salihu, I. A., S. N. S. Obid, and H. A. Annuar. 2014. Government Ownership and Corporate Tax Avoidance: Empirical Evidence from Malaysia. ***Proceedings Book of ICETSR***, Malaysia Handbook on the Emerging Trends in Scientific Research.
- Sartaji, A., and M. Hassanzadeh. 2014. Investigation the relation between corporate governance and tax violations in Tehran stock exchange. ***International Journal of Accounting Research*** 1(12):77-85.
- Shleifer, A., and R. W. Vishny. 1994 . Politician and firms. ***The Quarterly Journal of Economics***109 (4): 995–1025.
- Steijvers, T., and M. Niskanen. 2014. Tax aggressiveness in private family firms: An agency perspective. ***Journal of Family Business Strategy***.
- TSE Committee on Corporate in Canada (TSE). 1994. ***Where were the Directors***?. Toronto.
- Wang, X. 2010. Tax avoidance, corporate transparency, and firm value. Working paper, McCombs School of Business University of Texas at Austin.
- Wu, W., O. M. Rui, and C. Wu. 2013. Institutional environment, ownership and firm taxation, ***Economics of Transition*** 21:17–51.
- Zemzem, A. and K. Ftouhi. 2013. The effects of board of directors' characteristics on tax aggressiveness. ***Research Journal of Finance and Accounting*** 4 (4):140-148.
- Zinn, P. D., and C. Spengel. 2012. Book-tax conformity: Empirical evidence from Germany. Working paper, Center for European Economic Research. Available at: ***http://ftp.zew.de/pub/zew-docs/dp/dp12051.pdf***